الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٨٣**

الثلاثاء، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/١٠.

البند ٦٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

بناء السلام والحفاظ على السلام

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام (A/72/707)

مشروع القرار (A/72/L.49)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن افتتاح الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام.

وأرحب ترحيبا حارا بالجميع في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي سيركز على الجهود المبذولة والفرص المتاحة لتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام، وفقا للقرار ٢٦٢/٧٠، المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، ويعقد في إطار البند ٦٥ من جدول الأعمال المعنون ”بناء السلام والحفاظ على السلام“.

معروض على الجمعية العامة تقرير الأمين العام، الذي جرى تعميمه في الوثيقة A/72/707، وكذلك مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/72/L.49. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار سيتم بعد أن يأخذ الكلمة آخر متكلم مدرج في قائمة المتكلمين.

سأدلي الآن بكلمتي الافتتاحية.

أرحب بالجميع هنا في الأمم المتحدة. لقد شهد العالم الكثير من الرعب في عام ١٩٤٥، وكان يجب أن يتوقف ذلك، لذلك، جاء التغيير. وهذا هو سبب تأسيس الأمم المتحدة. ومنذ البداية، كان تحقيق السلام يقع في صلب عملها. ويلزمنا السطر الأول من ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وقد استوفينا هذا الالتزام من بعض النواحي، فمنذ ذلك الحين، لم تحدث حرب عالمية أخرى. لكننا لم نستوفه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

من نواح عدة أخرى. لقد انتظرنا طويلاً قبل أن نتخذ إجراءات. ولم نكن حاضرين عندما كان الناس بحاجة إلينا. وكان بإمكاننا فعل المزيد لمواجهة النزاعات وأكثر من ذلك منع نشوبها.

و في عام ٢٠١٦، قررنا اتباع نهج جديد. واعتمدت الجمعية العامة، إلى جانب مجلس الأمن، ما نسميه الآن القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام. ونحن ملتزمون باتخاذ إجراءات في وقت مبكر، وبشكل أسرع وأفضل لمنع المعاناة الناجمة عن الصراعات. وكان هذا هو الجزء الأسهل. حيث تمثل التحدي في جعل هذا النهج حقيقة. وهذا هو سبب وجودنا هنا الآن، لتقييم التقدم الذي أحرزناه حتى الآن والتخطيط لكيفية المضي قدمًا بشكل أفضل. ويجب أن أقول إننا نجتمع في وقت حاسم.

إننا بحاجة إلى هذا النهج الجديد أكثر من أي وقت مضى. ونحن في حاجة إليه من أجل الشعب السوري، الذي يعاني منذ ثماني سنوات من نزاعوحشي. ونحن بحاجة إليه من أجل شعب جنوب السودان، الذي شهد الحروب أكثر من السلام طيلة تاريخه. ونحن في حاجة إليه من أجل الأشخاص الذين يعانون من صراعات لا تنتهي، من اليمن وليبيا إلى الصومال وأفغانستان. ونحن بحاجة إليه، من أجلنا كلنا هنا اليوم. إننا نرى جميعا إشارات تحذيرية: زيادة التعصب وتزايد خطاب الكراهية، والمزايدات الخطابية، وتزايد تجاهل المبادئ والأنظمة التي أمضينا سبعة عقود في بنائها.

سأبدأ اليوم بالتركيز على خمسة مجالات تستدعي اهتمامنا العاجل.

يتجلى أولها في الوقاية التي تعد أولوية قصوى بالنسبة لنا. ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج إلى المزيد من الوساطة والدبلوماسية على المستوى المحلي، الأمر الذي يتطلب استجابة سريعة وفعالة لوقف النزاعات المحلية من أن تصبح عنيفة. هناك حاجة إليها أيضا على المستوى الوطني. ويتعين على الأمم المتحدة القيام بالمزيد لدعم الوقاية من المجاعات، كما يجب عليها أن تكون مستعدة للتدخل من خلال وساطتها ومساعيها الحميدة، إذا لزم الأمر. كما أن هناك حاجة إلى استخدام الوساطة والدبلوماسية على المستوى الإقليمي لأننا رأينا أن الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية مهمة للغاية، لمنع تصاعد التوترات. وأخيرا، ثمة حاجة إليها هنا على المسرح الدولي. ويمكن للأمم المتحدة أن توفر مساحة للتفاوض بجميع أشكاله. ويجب أن نفعل المزيد لاستخدام أسلوب الوساطة. كما أننا بحاجة إلى حملة دبلوماسية يجب أن تكون الأمم المتحدة هي من تحركها.

إن الوقاية تعني أيضا معالجة النزاعفي جذوره قبل أن يتحول إلى نزاعمميت. ويجب أن نجعل مجتمعاتنا أكثر صمودا. ويجب أن نتصرف بناء على إشارات الإنذار المبكر. ونحن بحاجة إلى مؤسسات قوية، وإلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان. ربما لم نربط هذه الجهود في الماضي بالوقاية، لكنها كلها عوامل محركة للسلام. ويجب أن نستثمر فيها. ولا يمكننا ترك حوافز العنف تغلب على حوافز السلام.

والنقطة الثانية التي أود أن أتناولها هذا الصباح هي أننا بحاجة إلى وصل الحلقات داخل منظومة الأمم المتحدة ذاتها. فنحن بحاجة إلى أن نكون أكثر اتساقا بكثير، الأمر الذي يعني كذلك الاتساق بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث ومجالات عملها. ولم يعد بوسعنا أن نتحدث فقط عن العمل الإنساني والعمل في مجال حقوق الإنسان أو حفظ السلام، بل لا يمكننا أن ننظر إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها إطارا قائما بذاته. فذلك يتطلب روابط إضافية وتعاونا واتساقا. لقد رأيت ذلك شخصيا. فقد قمت بزيارة، في آذار/مارس الماضي، إلى مجتمعات أصلية في بلدة توتورو الكولومبية. وهناك لم أر برنامجا للأمم المتحدة فحسب، بل رأيت شراكة حقيقية. رأيت التزاما حقيقيا بالسلام من جانب الأمم المتحدة والحكومة الكولومبية تجاه القادة المحليين. وأتطلع إلى أن أسمع عن الدروس المستفادة من الرئيس سانتوس كالديرون الذي يشرفني أن أرحب به هنا اليوم.

والمجال الثالث الذي يتطلب المزيد من العمل هو الشراكات. فالحفاظ على السلام لا يمكن أن يكون من صادرات الأمم المتحدة. فهو ليس بالشيء الذي يمكننا أن نصنعه هنا ونرسله إلى البلدان والمجتمعات. ولا يمكننا أن ننجح في الشراكات إلا مع الجهات الفاعلة الوطنية، أولا وقبل كل شيء. وإذا لم نصغ إليها ونتقدم بخططنا وأفكارنا فسوف نفشل. وللشركاء الإقليميين ودون الإقليميين أيضا أهمية بالغة. فقد أظهرت لنا الأزمة الدستورية في غامبيا، في عام ٢٠١٧، كيف أن العمل الإقليمي يمكن أن يمنع التصعيد. ويسرني أنه بإمكاننا أن نرحب بالرئيس بارو هنا اليوم ليوافينا بالمنظور الوطني. وتشكل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عنصرا رئيسيا آخر للحفاظ على السلام. فنحن نحتاج إلى تجاربها وخبراتها، وهي تحتاج إلى دعم أكبر بكثير من جانبنا. وأخيرا، علينا أن ننخرط أكثر مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية. والشراكات المبتكرة تكتسي بالغ الأهمية. فيمكنها أن تهيئ الفرص. ويمكنها أن تبني القدرات. ويمكنها اجتذاب الاستثمارات.

وذلك يقودني إلى نقطتي الرابعة، فيما يتعلق بالتمويل. إن زيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام أمر حيوي. فكما لو أن الحجة الأخلاقية ليست قوية بما فيه الكفاية، علينا كذلك أن نقيم حجة مالية. فالتقرير الأخير للبنك الدولي والأمم المتحدة، سبل السلام: نهج شاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة، يفيدنا بأنه مقابل كل دولار يصرف في منع نشوب النزاعات، يمكن توفير ما يقارب ٧ دولارات على المدى الطويل. ويعني ذلك أنه يمكن أن توجه ٧ دولارات نحو التنمية الفعلية للمجتمعات والنهوض بها – بدلا من أن تنفق على الاستجابة للنزاعات. ومع ذلك، نواصل عدم الاستثمار الكافي في منع نشوب النزاعات، وأحد آليات تمويلنا الرئيسية للحفاظ على السلام – صندوق بناء السلام – يكابد في سبيل تحقيق هدفه المتمثل في توفير ٥٠٠ مليون دولار. هناك مقترحات ملموسة مطروحة، ويسرني أن مشروع القرار A/72/L.49، الذي نعتزم اعتماده، يوفر لنا ولاية للنظر فيها بمزيد من التعمق.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بضرورة الشمول. لقد شهدنا الأشياء من المنظور الخاطئ لسنوات أكثر مما ينبغي. وقد اعتقدنا أن القدرة على صنع السلام وبناء السلام تكمن فقط في أيدي عدد قليل من الناس – النخبة والسياسيين والدبلوماسيين – ودائما – الرجال. فالمرأة كانت تعتبر ضحية والشباب جنودا أو مثيري متاعب. ولكننا بصدد البدء في القضاء على ذلك الخطاب. وبعض الناس في هذه القاعة يفعلون ذلك بأيديهم. فعلى سبيل المثال، ساعدت فيساكا دارماداسا على إنقاذ محادثات السلام في سري لانكا من الانهيار بالاتصالات وبناء الثقة. إنها ليست إحدى ضحايا النزاع؛ إنها نصيرة للسلام. أو لنأخذ حالة إلواد علمان، التي تعمل مع ضحايا العنف الجنساني والأطفال الجنود السابقين في الصومال. إنها أصغر سنا من كثير من الناس هنا. غير أننا جميعا سنتعلم منها. وفيما يتعلق بالسلام، فإننا بحاجة إلى المزيد من الشمول. إننا بحاجة إلى المزيد من الجهات الفاعلة على الطاولة، وأنا لا أعني الوقوف بجانبها فقط من أجل المظهر. يجب أن يجلسوا على الطاولة ويشاركوا ويدلوا بدلوهم.

إننا نحرز تقدما. فقبل بضع سنوات، لم يكن أحد قد سمع بالحفاظ على السلام. ثم تعهدنا بالتزام راسخ، في عام ٢٠١٦، وبحلول نهاية هذا الأسبوع، سنكون قد اعتمدنا مشروع قرار آخر للحفاظ على زخمنا. ولدينا كذلك التقرير واقتراحات محددة من الأمين العام. وعلاوة على ذلك، فقد شهدت جلستنا هذا الصباح، بشأن الحفاظ على السلام، أعلى مستويات الحضور في الأمم المتحدة هذا العام. ولكن لأكن واضحا تماما – إن ذلك لا يكفي. فالرهانات عالية للغاية. وللنزاعات آثار لاإنسانية شديدة. وعلامات الإنذار على المزيد من الانفجارات جلية للغاية. وتجاهل مبادئنا الأساسية يتكرر كثيرا. ولذلك، فإننا بحاجة إلى تجاوز القرارات والبيانات والعبارات. إننا بحاجة إلى

أن نطرح جميع أوراقنا على الطاولة هنا هذا الأسبوع، وعلينا أن نجدد الالتزام بهذا النهج الجديد تجاه السلام. أشكر الجميع على حضورهم هنا لكي يفعلوا ذات الأمر تحديدا.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجمعية العامة على هذه الفرصة لتجديد التزامنا المشترك ببناء السلام والحفاظ عليه. وأرحب باهتمام الأعضاء الرفيع المستوى الموجه إلى هذه المسألة في لحظة حاسمة لجهودنا الجماعية وفي وقت السلام فيه هش ومعرض للخطر في العديد من الأماكن في جميع أنحاء العالم.

فقبل عامين، بعثت الجمعية العامة ومجلس الأمن رسالة لا لبس فيها باتخاذ القرارين الطموحين التوأم ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، على الترتيب، يتعهدان فيهما بالعمل معا بشكل أفضل للحفاظ على السلام في جميع مراحل النزاع، وبجميع أبعاده. ويؤكد هذان القراران أنه على الرغم من أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام والحفاظ عليه، بإمكاننا جميعا أن نفعل المزيد من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود وسلمية. وقد حان الوقت، بعد سنتين، للنظر في التقدم المحرز وشق طريق مشترك إلى الأمام. ولا يشك أحد في فوائد العولمة العديدة، بما في ذلك إدماج الاقتصادات العالمية، وتوسيع نطاق التجارة والحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة والتقدم المذهل في التكنولوجيا. ولكننا يجب أن ندرك في الوقت نفسه، أن عالمنا يسير القهقرى، بطرق أساسية عديدة.

فعدد أكبر من البلدان يشهد نزاعات عنيفة أكثر من أي وقت مضى منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. وتقتل أعداد قياسية من المدنيين أو تصاب من جراء الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية. وأعداد قياسية من الناس في حالة انتقال، بسبب العنف والحرب والاضطهاد. ونحن نشهد انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان وتزايدا في النزعات القومية والعنصرية وكراهية الأجانب. ومظاهر عدم المساواة آخذة في الازدياد. فمن الممكن لمناطق وبلدان ومجتمعات برمتها أن تجد نفسها معزولة عن التقدم ومتخلفة عن الركب من حيث النمو. والنساء والفتيات يواجهن التمييز بجميع أنواعه. كل تلك مؤشرات على أننا بحاجة إلى المزيد من الوحدة والشجاعة للتخفيف من مخاوف الناس الذين نخدمهم، لوضع العالم على مسار يؤدي إلى مستقبل أفضل، ولإرساء أسس السلام والتنمية المستدامين. ويحدوني الأمل في أن يبني هذا الاجتماع الرفيع المستوى زخما أكبر لتنفيذ القرارين المتخذين في عام ٢٠١٦ في سبيل الحفاظ على السلام.

وتتمثل الرسالة الرئيسية في تقريري عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707) في أننا بحاجة إلى تعزيز اتساق الجهود الدولية دعما للحكومات الوطنية وشعوبها. ويدعو حجم وطبيعة التحدي الذي نواجهه إلى شراكات استراتيجية وتنفيذية أوثق فيما بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، استنادا إلى الأولويات والسياسات الوطنية. وتشمل تلك الجهات الرئيسية الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني والمجموعات النسائية والمنظمات الشبابية والقطاع الخاص.

ولتحقيق قدر أكبر من الاتساق، فإننا بصدد تعزيز شراكات حول جميع جهودنا في كل مرحلة من المراحل على امتداد متوالية استمرارية السلام، بدءا بمنع نشوب النزاعات وحلها إلى حفظ السلام وبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل.

يهدف مجلسي الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة إلى الاستفادة من خبرة الدبلوماسيين ذوي المهارات لدعم العمل من أجل السلام في جميع أنحاء العالم، ويعمل على تعزيز علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات المشاركة في هذا النشاط الحيوي من أجل السلام.

في الشهر الماضي، أطلقت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لحشد مزيد من الدعم كي تكون بعثات حفظ السلام

التابعة للأمم المتحدة أكثر قوة وأمانا. ومن العناصر المهمة في هذه المبادرة تعزيز العلاقات مع جميع شركائنا وأصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان التي لا تساهم بسخاء فقط بقوات عسكرية، بل تساهم أيضا بأفراد شرطة ومعدات وموارد أخرى.

ونهدف إلى زيادة دعم لجنة بناء السلام، بوصفها الجهاز الذي يحشد الشراكات لتعزيز الاتساق بين جميع أصحاب المصلحة من خلال إعادة تنشيط مكتب دعم بناء السلام الذي ستعززه الإصلاحات. كما نهدف إلى تعزيز دور مكتب دعم بناء السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة قدراتنا لتيسير الانتقال في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

بدأت جميع تلك الجهود تؤتي ثمارها. ففي ليبيريا على سبيل المثال، أظهر الانتقال من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى فريقنا القُطري مستوى جديدا من التنسيق والإعداد على نطاق الأمم المتحدة بأسرها. لكن من الواضح، كما قال الرئيس، أنه لا يزال يتعين فعل الكثير سواء في البلدان المعرضة للخطر أم في إطار الأمم المتحدة نفسها. ولن يتحقق السلام المستدام إلا عن طريق الملكية الوطنية الملتزمة والشاملة التي تراعي احتياجات أكثر الفئات تهميشا، بما فيها النساء والشباب والأقليات والأشخاص ذوو الإعاقة. وتضطلع المرأة بدور هام للغاية بوصفها من بناة السلام، وأنا التزم التزاما قويا بإشراكها في جميع عمليات بناء السلام. وتبين خطة عمل الأمم المتحدة المكوّنة من سبع نقاط بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام التدابير الرامية إلى زيادة تمويل بناء السلام على نحو يراعي المنظور الجنساني، بغرض زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتحسين التحليل والتخطيط المراعيين للاعتبارات الجنسانية. ويجب أن تتصدر المسائل الجنسانية هذه المناقشة. ويتماشى التزامنا بالمساواة مع ذلك إلى حد كبير.

أرحب أيضا ترحيبا حارا بالدراسة المرحلية المستقلة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، (انظر A/72/761)، التي سيكون لها دور هام في تشكيل تفاعلنا مع الشباب والشابات. لقد حان الوقت للاعتراف بالإسهام الرئيسي الذي يمكن أن يقدمه الشباب في مجال السلام والأمن. وأرجو أن تدعموا إصلاحاتي في هذا المجال التي تهدف إلى تكليف الشباب بالمهمة، والاستفادة الكاملة من معرفتهم وأفكارهم ومبادراتهم.

والأهم من ذلك أن التنمية المستدامة والشاملة التي تضرب جذورها في احترام جميع حقوق الإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، ليست غاية في حد ذاتها، بل هي أيضا أفضل أداة وقائية على الصعيد العالمي ضد النزاعات العنيفة وانعدام الاستقرار. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي مخططنا المشترك لطائفة من المجتمعات أكثر سلما واستقرارا وقدرة على التكيف. فالتنمية المستدامة والشاملة للجميع غاية في حد ذاتها. لكنها أيضا تسهم بصورة حاسمة في منع نشوب النزاعات. إنّ الاستثمار في السلام المستدام يعني الاستثمار في الخدمات الأساسية، وحشد الوكالات الإنسانية والإنمائية، وبناء مؤسسات فعّالة وتخضع للمساءلة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنوع والانتقال إلى الطاقة المستدامة. والتعليم الجيد وتوفير فرص العمل اللائق والتدريب الشباب أمور أساسية. إننا بحاجة إلى نهج شامل يعطي الأولوية للوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بدمج السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

(تكلم بالفرنسية):

إن تقريري يتضمن مقترحات لزيادة فعالية وكفاءة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة تدعم الدول الأعضاء من خلال إصلاح قطاعات التنمية والإدارة والسلام والأمن. إني عاقد العزم على إعداد الأمم المتحدة لعالم الغد. ولهذا، فإن توفير التمويل لها يعتبر أحد الجوانب الأساسية. فإذا لم يُحرز تقدم فيما يتعلق بتمويل أنشطة بناء السلام، فإن الجهود التي بذلناها في إنقاذ الأرواح، وتحقيق استقرار الحالة في البلدان التي تمر بأزمات،

وتخفيف معاناة الأشخاص الضعفاء وحمايتهم من المحتمل أن تذهب هباء.

لقد أنفق المجتمع الدولي، في غضون العقد الماضي، ٢٣٣ مليار دولار في مجال الاستجابة الإنسانية، وحفظ السلام، واستقبال اللاجئين. وعلينا أن نستثمر المزيد في الوقاية لأنه استثمار كفؤ ومُوفر، والأهم من ذلك، لأنه ينقذ الأرواح.

لقد أثبت صندوق بناء السلام بالفعل قدرته على دعم الشركاء الوطنيين؛ ودعم الانتقال إلى السلام والاستقرار؛ وتعزيز الاتساق عن طريق توزيع الموارد من خلال ما يزيد عن ٢٥ من وكالات الأمم المتحدة والحكومات والشركاء الآخرين؛ ومواءمة أهدافه مع أهداف المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى لها تأثير مضاعف وكبير. ويتسم الصندوق بالاستجابة ويمكنه أن يستجيب بسرعة للأزمات الوشيكة. ويعمل بصفته عنصرا حفازا ويمكن أن يحشد الأموال من الممولين الآخرين. ويقوم بتمويل المشاريع التي لا يوجد طرف آخر مستعد للاستثمار فيها ويعمل على تعزيز التنوع والشمولية، إذ أن العديد من برامجه تدعم النساء والشباب. وأطلب مرة أخرى زيادة موارد الصندوق لتصل إلى ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

اقترحت في تقريري العديد من السُبل الكفيلة بزيادة التمويل، وإعادة الهيكلة وإعطاء الأولوية لأنشطة بناء السلام من خلال التبرعات والتمويل العادي والابتكاري. ويحدوني الأمل في أن تولي الدول الاهتمام الذي تستحقه هذه المقترحات. أما بخصوص الإصلاحات على صعيد السلام والأمن، فقد اقترحت أيضا زيادة عدد الوظائف الدائمة في مكتب دعم بناء السلام بنسبة ٥٠ في المائة، ويمكن القيام بذلك بدون تحمل تكاليف إضافية نتيجة للوفورات التي تتحقق من مكاسب الكفاءة الناتجة عن الإصلاحات. إن تعزيز مكتب دعم بناء السلام المقترح في الإصلاحات وزيادة الموارد المخصصة لصندوق بناء السلام يجب أن يكونا حلقة الوصل بين عملنا من أجل السلام والأمن وجميع أنشطتنا الأخرى، من خلال تقاسم الأدوات والأساليب وتعزيز الشراكات.

(*تكلم بالإنكليزية*):

ويشجعني أن الدول الأعضاء، في أوقات المنازعات والانقسامات، وقفت صفا واحدا خلف المسعى الحاسم في بناء السلام والحفاظ على السلام. وسأخاطب مجلس الأمن غدا بشأن هذا الأمر. إننا نحتاج إلى الدعم القوي من مجلس الأمن والجمعية العامة كليهما لبناء السلام والحفاظ عليه عبر السلسلة المتواصلة، بدءا بالدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل، كما سبق أن أشرت إلى ذلك في بداية مداخلتي.

أرحب بمشروع القرار A/72/L.49 بشأن تقريري، ويحدوني الأمل في مواصلة المناقشات المتعلقة بتعزيز هيكل بناء السلام، للتغلب على التجزؤ والعمل معا بفعالية واتساق. إنني أتطلع إلى مناقشاتنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وإلى مواصلة العمل معا للوفاء بأحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة ألا وهو: بناء السلم والأمن العالميين وصونهما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

قبل المضي في عملنا، وكما ورد في رسالتي المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أود الآن أن أستشير الأعضاء بشأن دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم للإدلاء ببيانات: السيدة ميشيل يوه، الممثلة والمنتجة وسفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد إسماعيل بيه، المدافع عن الأطفال المتأثرين بالحرب لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة جوي أونيسوه، رئيسة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في نيجيريا؛ والسيدة جاياثما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب.

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في دعوة هؤلاء المتكلمين للإدلاء ببيانات في هذا الاجتماع، دون أن يشكّل ذلك سابقة؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٢/٥٥٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمقرر الذي اتخذه المجلس من فوره، أعطي الكلمة الآن للسيدة ميشيل يوه، الممثلة والمنتجة وسفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة؛

السيدة يوه (سفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي شرف مخاطبة الجمعية هذا الصباح بصفتي سفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشكر الأمين العام على مشاطرتي رؤيته الملهمة.

بصفتي سفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى العامين الماضيين، التقيت بالعديد من الرجال والنساء والأطفال الذين أُجبروا على ترك ديارهم، والذين يكافحون لتلبية أبسط الاحتياجات وقد تخلفوا عن الركب. لقد كانت معاناتهم في كثير من الحالات ناجمة عن العنف أو النزاع أو الأزمة. وكما أشار الأمين العام، شهدت المزيد من البلدان نزاعات خلال السنوات القليلة الماضية أكثر من أي وقت في العقود الثلاثة الماضية. وعلاوة على ذلك، تزداد تلك النزاعات طولاً وتعقيداً وفتكاً إذ لم يعد المدنيون مجرّد خسائر فيها، بل أصبحوا أهدافاً.

وتشير التقديرات إلى أن ٦٥,٦ مليون شخص حالياً قد شردوا قسراً من ديارهم، وذلك أساساً بسبب العنف والنزاع. وتضاعف عدد اللاجئين تقريباً خلال العقد الماضي. وما يزيد من المأساة والألم هو أن أكثر من نصف مجموع اللاجئين في العالم هم من الأطفال، الذين انفصل الكثير منهم عن أسرهم. وإذا استمر الاتجاه الحالي، فإن أكثر من نصف فقراء العالم سيعيشون بحلول عام ٢٠٣٠– العام الذي نأمل أن نحقق فيه الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة – في بلدان تعاني من ارتفاع مستويات العنف.

تؤثر النزاعات العنيفة على الرجال والنساء بطرق مختلفة جداً. وفي كثير من الأحيان، تقع النساء والفتيات فريسة للعنف الجنسي والجنساني. ويصبحن ضحايا للاتجار بالبشر والاسترقاق الجنسي والزواج القسري. أما بالنسبة للأطفال والشباب، فيمكن أن تؤدي الآثار المدمرة الطويلة الأمد للمعاناة من خلال العنف والنزاع إلى صدمات نفسية وأن يكون لها أثر سلبي على تنميتهم الاجتماعية والمعرفية. كما يمكن أن تُعرّضهم لخطر ارتكاب العنف أو الوقوع ضحية للعنف في مراحل لاحقة من حياتهم. إن التكلفة البشرية للحرب والعنف مأساوية ومدمرة وهي ببساطة مرتفعة جداً؛ ولكن التكاليف المالية، التي تتحمّلها المناطق المتضررة والمجتمع الدولي هائلة أيضاً وواسعة النطاق ولها عواقب طويلة الأجل.

إن الكثير من جهود المجتمع الدولي وموارده، التي تبلغ مئات البلايين من الدولارات، تُخصّصُ للاستجابة للأزمات عندما تكون قد نشبت بالفعل. وما ينبغي لنا أن نقوم به، بدلاً من ذلك، هو منع نشوب النزاعات في المقام الأول. فذلك يمكن أن يُنقذ أعداداً لا تحصى من الأرواح وبلايين الدولارات. ويقرّ ميثاق الأمم المتحدة بأن منع نشوب النزاعات العنيفة هو الهدف الأساسي للأمم المتحدة، والغاية من ذلك إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. إن منع نشوب النزاعات هو ولايتنا، ونحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على الوفاء بها. إن إعادة التوازن إلى الأمم المتحدة من التركيز على الاستجابة إلى الوقاية هو أمر يقع في صميم جدول أعمال الحفاظ على السلام.

وأشكر الأمين العام على إعلانه الوقاية أولوية للأمم المتحدة. وذلك لا يقتصر على منع نشوب النزاعات العنيفة، التي يكتسي مفهوم الحفاظ على السلام أهمية بالغة بالنسبة إليها، بل يشمل أيضاً منع الأزمات والمعاناة البشرية، بما في ذلك

من خلال اتخاذ إجراءات من قبيل مكافحة تغير المناخ وضمان التأهب للكوارث. وعلينا ألا ننسى تمكين المرأة. تركّز القرارات بشأن الحفاظ على السلام تركيزاً شديداً على منع نشوب النزاعات. كما أنها تؤكّد على أهمية الشمول والدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في العملية. إن الشمول يعني البقاء أوفياء للتعهد الذي قطعناه في خطة العام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد خلف الركب. وبناء السلام المستدام والشامل للجميع يعنيان المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع، التي لا يمكن من دونها ضمان السلام ولا الرخاء على المدى الطويل.

إن تمكين المرأة يحوّل مجتمعاتنا ويجعل السلام أكثر استدامة. وتبين الأدلّة أن التدخلات الرامية إلى بناء السلام أكثر فعالية إذا ما ارتبطت مباشرة بتعزيز المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون النساء عناصر نشطة في مفاوضات السلام وبناء السلام، لا مجرد مستفيدات من خدمات الحماية. إن إشراك النساء والمجموعات النسائية في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام يعزز نوعية جهود الحماية، ويُعمّق فعالية بناء السلام ويساعد على ضمان استدامة اتفاقات السلام.

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تجربته، وهو وكالة الأمم المتحدة التي أعمل معها بالصورة الأوثق، أن هذا النهج هو الأكثر فعالية. إن دعم قدرة البلدان على منع انشوب لنزاعات العنيفة، واستدامة السلام، وإشراك المرأة في هذه العملية جزء رئيسي من عمل البرنامج الإنمائي. فعلى سبيل المثال، دعَمَ برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي وإدارةُ الشؤون السياسية الحكومةَ في ملاوي لإنشاء هيكل السلام الوطني الذي يمكّن النساء والشباب من العمل بوصفهم وسطاء لحلّ النزاع على الصعيد الوطني. وتُسهم المساواة بين الجنسين في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. إن الفوارق المنهجية بين المرأة والرجل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تقف حجر عثرة في طريق التنمية المستدامة والسلام الدائم.

ويجب إشراك النساء في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، ويجب أن تكون أولوياتهن ملهمة لخطة التنمية المستدامة، ومنع نشوب النزاعات، والإنعاش المبكر من الأزمات، وإحلال السلام الدائم والقدرة على الصمود. وبغية جعل ذلك حقيقة واقعة، يلزم تخصيص الأموال والموارد لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما في سياقات بناء السلام. إن التشجيع على تمكين المرأة وصون السلام والمجتمعات الشاملة للجميع هي من العناصر الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لقد وضع برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي، وغيره من وكالات الأمم المتحدة، تمكينَ المرأة والتنمية المستدامة في صميم جهوده الرامية إلى المساعدة في دعم وتعزيز المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة. وما فتئت وكالات الأمم المتحدة تضطلع بهذه المبادرات التي تركّز على الوقاية في العديد من أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، يمكنُ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بفضل وجوده الميداني في نحو ١٧٠ بلداً واتساع نطاق خبرته التقنية، تقديمُ الدعم المتكامل والمصمم خصيصاً لدول ولقياداتها في العديد من المجالات، بما في ذلك سيادة القانون، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وحقوق الإنسان، والانتخابات، والعمليات الدستورية، والحكم المحلي، وسبل العيش المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ.

إن الفرضية الأساسية للتقرير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي الذي نُشر مؤخراً، والمعنون س”بل السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، هي أننا ببساطة لا يمكن أن نُحقق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ دون معالجة النزاعات ومنع نشوبها. وفي الواقع، توفّر أهداف التنمية المستدامة مخططاً للمساعدة في القضاء على الأسباب الجذرية للعنف والقلاقل. ويقع بناء السلام والحفاظ عليه في صميم عمل الأمم المتحدة. وإذا أردنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فلا بد من التنمية المستدامة، ولكن التنمية أمر لا يمكن تحقيقه ولا استدامته

في غياب السلام. ومن الأهمية بمكان أن نعمل معاً من أجل تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة على حد سواء.

وكما نعلم، تقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والحفاظ عليه. إن تحقيق السلام الدائم مسعى طويل الأجل ينطوي على بناء المؤسسات القادرة على الصمود، وضمان التحول الاقتصادي والتصدي لأوجه عدم المساواة والمظالم التي يمكن أن تؤدي إلى النزاع. ويجب أن ندرك أن هذه العملية يمكن أن تستغرق سنوات أو حتى عقوداً. وعلينا بالتالي أن نمنح منظومة الأمم المتحدة الوقت والحيز والموارد لمتابعة هذه الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي تحقق نتائج دائمة. فلنركّز هذا الاجتماع الرفيع المستوى على الكيفية التي يمكننا بها العمل معاً من أجل تعزيز قدرات الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع، والحيلولة دون تصاعد العنف، وإحلال السلام الدائم وعدم ترك أحد خلف الركب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة يوه على بيانها.

وفقا للمقرر المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيد إسماعيل بيه، المدافع عن الأطفال المتضررين من الحرب لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

السيد بيه (المدافع عن الأطفال المتضررين من الحرب لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، والأمين العام على عقد هذا الاجتماع الحسن التوقيت والذي الذي توجد حاجة إليه لتقييم عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام. وأعرب عن امتناني لبقية الحاضرين من سفراء وممثلين لمختلف الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الشبابية والمجتمع المدني، وهم جميعا يقومون بالعمل الذي تشتد إليه الحاجة إليه، والمتمثل في حماية البشرية والحفاظ عليها.

لعل إحدى أهم القيم والسمات الأساسية للأمم المتحدة هي أنها لا تزال المكان الوحيد في العالم الذي يمكن أن نجتمع فيه جميعا لمناقشة أهمية تقديم الخدمات للبشرية والعالم. والعالم يحتاج إلى المنظمة والاجتماعات من هذا القبيل أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن تتحلى مناقشاتنا بروح الحفاظ على الطابع المقدس جدا للحياة البشرية في كل مكان.

إن عملي بصفتي سفيرا للنوايا الحسنة لليونيسف من أجل الأطفال المتضررين من الحرب والنزاع يوكل لي مهمة الدفاع عن أكثر أعضاء عالمنا ضعفاً والذين يشكلون مستقبله، ألا وهم، الأطفال. وإذا شرعنا في بناء السلام دونهم؛ ودون تفكير جاد وذكي وصادق بشأنهم؛ ودون تشكيل عالم لا يحميهم فحسب، بل يجعلهم أيضًا مواطنين نشيطين في دولهم، مزودين بالمعايير الأخلاقية والمعنوية التي تمكنهم من أن يكونوا بشرًا محترمين، فإننا عندئذ سنكون قد أخفقنا ولن تحقق كل جهودنا هنا اليوم المستقبل الذي نفخر به.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ليس من المستغرب قدر القلق والانزعاج اللذين يبعث عليهما التفكير في الوضع الحالي لعالمنا، وهو عالم لا يزال الأطفال يعيشون في خضم صراعات لا تعد ولا تحصى فيه ويتعرضون للهجوم على نطاق صادم، حيث تتجاهل أطراف الصراعات بشكل صارخ القانون الدولي والسياسات والقرارات وحتى القوانين الوطنية المتعلقة بحماية أضعف أفراد مجتمعنا.

فمن سورية إلى جنوب السودان، ومن ميانمار إلى اليمن ونيجيريا وما إلى ذلك، يتم استهداف الأطفال ويتعرضون للهجمات والعنف الوحشي في منازلهم ومدارسهم وملاعبهم. ومع استمرار هذه الهجمات سنة بعد أخرى، لا يمكن أن نكون متبلدي الإحساس. ولا يمكن أن تصبح هذه المستويات من الوحشية أمرا طبيعيا جديدا. لقد أصبح الأطفال أهدافًا على الخطوط الأمامية للنزاعات، وهم يُستخدمون كدروع بشرية

ويجري قتلهم وتشويههم وتجنيدهم للقتال. وأصبح الاغتصاب والزيجات القسرية والاختطاف والاستعباد تكتيكات عادية في الصراعات. ويدفع ملايين الأطفال غيرهم ثمنًا غير مباشر لهذا الصراعات، حيث يعانون من سوء التغذية والأمراض والصدمات جراء حرمانهم من الخدمات الأساسية، بما في ذلك الحصول على الغذاء والماء وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية، أو ما يلحق بهذه الخدمات من خسائر أو دمار خلال الأعمال القتالية. وفي عدد لا بأس به من الحالات، لا يتم توفير تلك الخدمات الأساسية أو أنها لا تكون متوفرة أصلا من البداية.

وفي خضم الفظائع التي يتعرض لها الأطفال الذين يعيشون في خضم النزاعات، ثمة لحظات للأمل، مثل إطلاق الجماعات المسلحة في جنوب السودان سراح ٢٠٠ طفل في الأسبوع الماضي. ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وتعمل اليونيسف ومنظمات أخرى على حماية الأطفال الذين يعيشون في ظل الحروب وتوفير ما يلزمهم، ونحن ندعو جميع أطراف النزاعات وكل من لديهم تأثير عليها إلى إنهاء الانتهاكات ضد الأطفال. وقد وُجهت هذه الدعوة مرارا وتكرارا منذ أن كنت طفلا وأعيش في خضم الحرب بنفسي.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ تقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306)، الذي أدى إلى إنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح واعتماد البروتوكولات الاختيارية ومبادئ باريس وكيب تاون وقرارات مجلس الأمن العديدة. ولا يوجد نقص في الأفكار والسياسات الهامة والنبيلة. ولكن لا يزال هناك عدم التزام من جانب الدول بالتنفيذ الكامل لهذه الأفكار الرائعة المُسطرة على الورق، ومعظمها ليست وثائق ملزمة قانونًا، بل تم تدوينها على أساس أننا كعالم، نتفق على أننا لا نستطيع أن ننحط عن توفير مستوى معين من الكرامة الإنسانية. وفي الوقت الحاضر، أنا غير متأكد ما إذا كان هذا صحيحًا.

وأصدرت جامعة الأمم المتحدة مؤخرا دراسة بعنوان ”تربوا في كنف النزاع: انخراط الأطفال مع الجماعات المسلحة في النزاعات المعاصرة“، والتي شاركت في إعدادها مختلف وكالات الأمم المتحدة بمشاركة المجتمع المدني في البلدان التي أجري فيها البحث. وتركز الدراسة بشكل خاص على مفهومي تغذية نزع التطرف واجتثاث التطرف في ثلاثة نزاعات دائرة في العالم، حيث شملت دراسات حالة في سورية والعراق ومالي ونيجيريا وأبحاث أُجريت في دول أخرى. إنها دراسة أوصي بأن نقرأها جميعًا لفهم هدفنا هنا اليوم.

وتدفع الدراسة بأن الدول تنظر بشكل مختلف إلى الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تشكل تهديدات أمنية جديدة في العالم، ولا سيما إلى الأطفال الذين يجدون أنفسهم في صفوف هذه الجماعات أثناء التسريح، وتعاملهم بصورة مختلفة. ويواجه بعض الأطفال المحاكمة بدلاً من إعادة التأهيل. وهم يواجهون إجراءات عقابية، تمثل انتهاكات مباشرة جدا لمبادئ القانون الدولي ومعظم القرارات التي نعتمدها. والحقيقة التي أرغب في تسليط الضوء عليها موضحة في البحث:

إن ”الارتباط بالجماعات المصممة على أن تكون ’إرهابية‘ أو ’متطرفة عنيفة‘ يتم تجريمه بشكل متزايد، ويواجه الأطفال العالقون في هذه الظروف الاحتجاز والملاحقة القضائية، وفي بعض الأحيان سوء المعاملة. وتلاحق بعض الدول الأحداث بموجب قوانين مكافحة الإرهاب للبالغين، وبعضها ’يخفض سن المسؤولية الجنائية، مما يسمح للمحاكم بمحاكمة أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة‘. وفي العراق، تحتجز السلطات ’أكثر من ٤٠٠ ١ امرأة أجنبية وأطفالهن الذين استسلموا مع مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في أواخر شهر آب/أغسطس ٢٠١٧‘ على أسس قانونية مشكوك فيها؛ وفي كردستان، يتم احتجاز الفتيان وتعذيبهم للاشتباه في أنهم انضموا إلى

تنظيم الدولة الإسلامية. وفي سورية، يتم إلقاء القبض على الصبية الذين يغادرون الرقة ’واحتجازهم وإساءة معاملتهم ووصمهم بسبب انتماءات مُتصورة‘. ويُعتقد في الوقت الحالي أن الحكومة النيجيرية تحتجز آلاف الأطفال (و الكبار) الذين تخشى أن يكونوا مرتبطين بجماعة بوكو حرام. وقد قُبض على الكثير من المحتجزين خلال العمليات العسكرية، ولكن يبدو أن آخرين – بما في ذلك أعداد كبيرة من الأطفال – قد اعتُقلوا بشكل تعسفي أثناء فرارهم من بوكو حرام. ويجري احتجاز هؤلاء المحتجزين، دون اتهامات ودون السماح لأسرهم والمحامين بالوصول إليهم، في ظروف يرثى لها، ويبدو أنهم محتجزون في انتهاك للقانون النيجيري والدولي. وخارج سياقات النزاع، تقوم الدول أيضًا بتعديل القوانين الجنائية والإجراءات الإدارية لتعزيز سلطات مكافحة الإرهاب الحالية. ففي فرنسا، وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز وضع الدولة في مكافحة الإرهاب، تم رفع الحد الأقصى لفترة الاحتجاز الاحتياطي إلى ثلاث سنوات للأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٦ سنة فما فوق. وأصبح تعريف جرائم الإرهاب واسع النطاق بدرجة تجعله يشمل على نحو متزايد الانتماء الفضفاض أو الأعمال التحضيرية أو أعمال المساعدة والدعم المادي، مما يجعل الأطفال أكثر عرضة للوقوع في الفخ، نظراً لأن الأطفال لا يقومون عمومًا بأدوار إصدار الأوامر أو القيادة أو التخطيط في ما يتعلق بالأنشطة الإرهابية.

”وتستخدم بعض الدول ارتباط الطفل (أو الراشد) المشتبه به أو الظاهر بالجماعات المسلحة كسبب لمنعه من العودة إلى البلد و/أو تجريده من جنسية هذه الدول. واتخذت بعض الدول تدابير إدارية لثني الناس عن العودة من مناطق النزاعات، وذهبت إلى حد رفض السماح للأطفال بالعودة إلى بلدانهم إذا كان هناك اشتباه في تورطهم مع جماعة مسلحة. وأعلن وزير الداخلية في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أن الحكومة لديها سلطة إلغاء الجنسية البريطانية إذا كان القيام بذلك يخدم المصلحة العامة“.

هناك بالفعل مشاكل كامنة كبيرة في المجتمعات، يؤدي وجود الجهاديين أو الجماعات المتطرفة إلى تطرفها. والسبيل للمضي قدما يتمثل في مواجهة تلك المشاكل، بدلاً من محاسبة الأطفال عن ذلك كله. ويجب أن يكون هناك استثناء عندما يتعلق الأمر بما نتفق عليه لحماية الأطفال، ويجب أن يصب ذلك دائمًا في المصلحة الفضلى للطفل.

وإذا غادرنا هنا اليوم، وعلينا أن نكون صادقين مع بعضنا بعضا، لبناء السلام في العالم، يتعين علينا أن نضمن عند قيامنا بذلك، عدم انتهاك عين المبادئ أو الحقوق الأساسية التي تنطوي عليها الكرامة الإنسانية فيما نمضي قدما. إننا ندرك جميعا أن هناك حاجة إلى حفظ الأمن في العالم وما يجب فعله لتحقيق ذلك، ولكن بينما نقوم بذلك، دعونا لا ننسى إنسانيتنا في هذه العملية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيا على بيانه.

ووفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة جوي أونيسوه، رئيسة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في نيجيريا.

السيدة أونيسوه (الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على منحي شرف مخاطبة الجمعية العامة هذا الصباح.

لقد أتيحت لي الفرصة للعمل، بصفتي رئيسة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في نيجيريا، على مستويات متعددة. وفي إحدى الزيارات التي قمت بها إلى مخيم للمشردين داخليا في

المجتمعات المحلية في ولاية بورنو، في شمال شرق نيجيريا، التقيت بسيدة سأدعوها أمينة. روت أمينة قصتها عن النزاع الذي يجتاح الشمال الشرقي من نيجيريا. فعندما فرت من مقر مجتمعها، الذي تعرض لهجوم من قبل جماعة بوكو حرام، كان معها ثلاثة أطفال: صغير له سبعة أشهر، وابنة في ربيعها العاشر وابن في الرابعة من عمره. وأثناء فرارهم من الهجوم، ربطت ابنتها الصغرى على ظهرها وطلبت من ابنتها الكبرى الاعتناء بابنها الأصغر، ثم فروا. وبينما كانوا يجرون، لم تعلم متى سقط طفلها الذي ربطته على ظهرها. ولم تدر ابنتها متى فقدت شقيقها الأصغر. هذه إحدى حقائق الكلفة البشرية للنزاع.

وينبغي لنا أن ندرك، في كلامنا عن الحفاظ على السلام، أننا بحاجة إلى اتباع نهج متكامل متعدد الجوانب يشتمل على وضع صوت المرأة المحلية وحقوقها في الصدارة، وعلى التحول من الاستجابة للأزمة إلى منع نشوب النزاعات بصورة استباقية على نحو أكبر. ويتطلب ذلك إعادة توجيه العمل حول إبراز مشاركة المرأة بصورة مجدية وإجراء تحليل للأسباب الجذرية من أجل تحقيق السلام. ويتطلب تحليل النزاعات الفعال الذي يراعي الفروق الجنسانية اتباع نهج تشاركي ينخرط مع تجارب مختلف أصحاب المصلحة ويستخدمها. وينبغي للعملية أن تهدف إلى تبادل السلطة الهيكلية من أجل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة.

وأمينة ليست سوى واحدة من آلاف النساء اللائي نراهن في مختلف البلدان، من نيجيريا إلى الكاميرون والنيجر إلى تشاد وكولومبيا. إنهن أوجه وواقع النزاع المسلح. ولذلك من المهم للغاية وجود نهج شمولي لمنع نشوب النزاعات من شأنه أن يعزز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وأن يحد من النزاعات المسلحة والعنيفة، بما في ذلك بمعالجة الذكورة العنيفة ونزع السلاح، إن كان للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما، على نحو فعال، مشاركة المجتمعات المهمشة وأن يحدا من المخاطر البينة عليها.

ويجب الالتزام بتحليل للنزاعات يراعي الطابع الجنساني بإيلاء الأولوية لزيادة الانخراط مع المجتمع المدني باعتباره صاحب مصلحة رئيسي، يدفع بتدابير لضمان مشاركته الموضوعية. وينبغي لذلك أن يتجاوز عمل الأرقام الرمزي إلى مشاركة ملموسة ووضع تدخلات محددة الأهداف ذات صلة بالسياق ومناسبة. كما يتطلب تهيئة بيئة مواتية للمجتمع المدني النسائي تكفل الوصول إلى العدالة وتزيد من التمويل الأساسي الجاري والمستدام والدعم السياسي للعمل الذي تقوم به المرأة في الميدان.

إنني أثني على العدد المتزايد من المتحدثين باسم المجتمع المدني الذين خاطبوا مجلس الأمن العام الماضي. وقد كانت بعثة مجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد – التي أعطت الأولوية لاجتماعات مبكرة مع المجتمع المدني – والانخراط المتزايد للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع مع المجتمع المدني، بالفعل جديرة جدا بالثناء.

وقد سنحت لي الفرصة لمشاهدة فيلم من إنتاج أمريكي، أثناء رحلتي الجوية إلى نيويورك من نيجيريا، بعنوان ”رموز مخفية“. والفيلم يحكي ويصور الحقائق المختلفة لثلاث من علماء الرياضيات من النساء بوكالة الفضاء الأمريكية (ناسا)، تمثل أدوارهن كل من أوكتافيا سبنسر وجانيل مونيه وتراجي هنسون، اللائي يتجاوزن حدود الجنسانية والعرق للمساعدة في إرسال رائد فضاء، يمثل دوره غلين باول، إلى الفضاء الخارجي. والشيء الوحيد الذي لفت انتباهي في هذا الفيلم هو مدى ما تمثله النساء من رموز خفية في سياق منع نشوب النزاعات وتحويل مسار النزاعات نحو السلام وعمليات بناء السلام. إننا نواصل الحديث عن أن المرأة في صميم السلام المستدام، ولكن كيف يمكننا تنفيذ تلك الاستراتيجيات والكلمات التي ظللنا نكررها لوقت طويل على الأرض؟

فنحن نعيش ونعمل في ظل هياكل تستبعد المرأة وتعرضها للتمييز والتنميط باستمرار. ونحن نسمع كلاما لا ينسجم

مع العمل الذي يجري تنفيذه على الأرض. وسنظل نضغط، كنساء ناشطات، وندعو إلى اتباع نهج متكامل يضع حقوق ومنظورات المرأة في صميم الحفاظ على السلام. فبرنامج المرأة والسلام والأمن هو أحد أكثر برامج الأمم المتحدة شهرة. ومع ذلك، فإن التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين وبناء الحركات النسائية لا يزال غير كاف.

ففيما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لم يستهدف سوى ٢ في المائة من عون السلم والأمن المخصص للدول الهشة المساواة بين الجنسين. وفيما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٥ انخفض الدعم المالي المخصص من قبل البلدان المانحة الرئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين بأكثر من ٥٠ في المائة. ولم تشمل سوى ٢٣ في المائة من خطط العمل الوطنية الـ ٧٤ القائمة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ميزانيات مخصصة للتنفيذ. إننا نشهد باستمرار ميزانيات وطنية لا تراعي المنظور الجنساني تسفر عن تخفيضات في الإنفاق المتعلق بالصحة العامة والخدمات الاجتماعية، مما يساهم في تأنيث الفقر وزيادة تعميق عدم المساواة بين الجنسين.

ونحن ندعو إلى العمل، بوصفنا مشاركين في أكثر من ١٠٠ سنة من عمل الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية من أجل نهج متكامل تجاه السلام والأمن، على وضع مشاركة المرأة وحقوقها في لب منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وندعو، بوجه خاص، إلى تحليل نزاعات ذي طابع جنساني في كامل منظومة الأمم المتحدة، يستند إلى وجهات نظر النساء المحليات وإلى الشراكات التي تعطي الأولوية للمرأة في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بتمويل يعمل تدريجيا على زيادة توفير الأموال لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الدعم الأساسي المستمر للمرأة في المجتمع المدني. وأخيرا، فإن الحفاظ على السلام يتطلب اتساقا وإرادة سياسية ملتزمة لنخرج من مناطق أماننا ونتحدى الخطاب السائد بشأن الجنسانية وتحليل النزاعات والسلطة.

وإذ نواصل حوارنا كجزء من الاجتماع الرفيع المستوى، سأترك السؤال الكبير التالي للتفكر بشأنه. هل نحن ملتزمون باتخاذ الخطوات الجريئة التي تكفل إنشاء نهج شامل وخاضع للمساءلة وغير مسلح تجاه الحفاظ على السلام، فيما يتجاوز الأقوال؟ هذا السؤال يتعين علينا أن نوجهه لأنفسنا بشكل جماعي. فمنظومة الأمم المتحدة منارة أمل للرجال والنساء على حد سواء، وينبغي لنا أن نبقي ذلك الأمل وشعلته متقدين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أونيسوه على بيانها.

ووفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة جايائما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب.

السيدة ويكراماناياكي (مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب) (*تكلمت بالإنكليزية*): ما ذا لو قلت أن النزاعات أمر طيب؟ ”النزاع ليس سيئا؛ إنه في الواقع، أمر طيب“، كما أبلغني محمد البالغ من العمر ٢٥ عاما، ونحن جلوس داخل مخيم مؤقت للأشخاص المشردين داخلياً في بغداد، بالعراق. لقد كان المخيم مكتظا أكثر من اللازم بالنازحين العراقيين الذين جاؤوا من الموصل في آب/أغسطس الماضي، والجميع قد فقدوا منازلهم وممتلكاتهم وتعليمهم وذويهم أثناء رحلتهم المروعة فرارا من داعش.

”كيف يمكن لشخص ما فقد كل شيء في نزاع أن يقول أن النزاع ليس سيئا؟“، سألته بصورة مفاجئة. واسترسل محمد قائلا. ”مع مرور الوقت، أصبح لمصطلح ‹نزاع› دلالة سلبية. استميحكم عذرا بأني أختلف معكم هنا. إن وجود النزاع يعني أن هناك تنوعا، وأن هناك اختلافات في الآراء، ويوجد اعتراض على الوضع الراهن، وجميع هذه الأمور مهمة لتقدم الحضارة البشرية.“ ومضى قائلا. ”غير أن العنصر الحاسم في كون النزاع صالحا أو سَيِّئا هو الطريقة التي نتبعها في معالجته أو حله.“

إن الجزم في تفضيل استخدام أسلوب خالٍ من العنف على استخدام العنف، وتفضيل الحوار على الغطرسة، والتوصل إلى حل توفيقي على التعنت، تلك هي العناصر التي ستحدد الكيفية التي تُسطرُ بها النزاعات في كتب التاريخ. لقد نشأنا في عصر تستبد به نزاعات وعنف يتعذر فهمها، وتشريد قسري غير مسبوق. وإن، وجد جيل يدرك قيمة السلام، فهو جيلنا. لذلك، تقع على جيلنا مسؤولية عدم تكرار أخطاء الأجيال السابقة. وستكون هناك دائما نزاعات، ولكن جيلنا سيختار حلها سلميا. وأنا أتفق تماماً مع محمد.

إن الطابع المعقد للحفاظ على السلام يتطلب منا الاستفادة من إمكانيات وإبداع الشباب، أكبر الأجيال عددا في تاريخ العالم. إذ تشير التقديرات إلى أن ٤٠٨ ملايين من الشباب يقيمون في بيئات متضررة من النزاع والعنف المسلحين. وبالأمس، كان لي شرف تقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/PV.8241). في صميم المناقشة، جرت مناقشات بشأن مساهمة الشابات والشبان في منع نشوب النزاعات، ومفاوضات السلام، والإغاثة الإنسانية والسلام الدائم. وكانت هناك دعوة مدوية إلى دعم الشباب الذين يعملون على تحقيق السلام والاستقرار في مجتمعاتهم المحلية، وفي كثير من الأحيان يقومون بذلك بقدر ضئيل جدا من الدعم أو التمويل أو الإظهار، وفي بعض الأحيان، تحت التهديد المباشر.

أشجع الجميع على قراءة الدراسة المرحلية المستقلة عن الشباب والسلام والأمن (انظر A/72/761) الذي يتضمن آراء وتطلعات صريحة لـ ٤ ٠٠٠ شاب من جميع أنحاء العالم. إنها تتيح لنا رؤى متميزة عن الكيفية التي ينظر بها الشباب إلى العالم الذي نعيش فيه وتكوين فكرة عنه، وآمالهم في تحقيق السلام والأمن ومطالبهم من الحكومات والنظام المتعدد الأطراف.

وفقا للدراسة المرحلية عن الشباب والسلام والأمن، وكما شرحته مرارا في حواراتي مع الشباب على الطبيعة، يوجد نوعان من المسائل الرئيسية التي نحتاج إلى معالجتها على الفور. الأولى، تزايد الريبة لدى الأجيال الشابة نحو المؤسسات السياسية الرسمية، والثانية، استبعاد الشباب من المشاركة المجدية في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية.

إن دعم آليات مشاركة الشباب، من قبيل مجالس الشباب والمنظمات والشبكات التي يقودها الشباب، بما في ذلك مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية، وهياكل الأحزاب السياسية، وعمليات السلام الرسمية، وهيئات صنع القرار على الصعد المحلية والوطنية والدولية، أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم. كما أود أن أقول دائما، فإن المشاركة المجدية للشباب هي الوقاية. وأنا على ثقة بأن هذا الاجتماع الرفيع المستوى سوف يركز على الإجراءات الملموسة التي يمكن أن تعالج عدم ثقة الشباب التي أعرب عنها الشباب بشدة، وجوانب الظلم الهيكلية التي تواجههم وتمنعهم من تحقيق إمكاناتهم الحقيقية.

ما برح الشباب، ولفترة طويلة جدا، يحضون الأمم المتحدة على أن تعمل أكثر من تلبية الاحتياجات الفورية للبلدان التي مزقتها الحرب والتركيز على الحفاظ على السلام. نحن بحاجة إلى أن يكون عمل الأمم المتحدة استباقي وليس رد فعلي. وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى الاستفادة من خطة الشباب والسلام والأمن، الذي صدر به تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وتلتقي خطة الشباب والسلام والأمن، مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبرنامج المرأة والسلام والأمن، والإطار الدولي لحقوق الإنسان، وهي مساهمة أساسية في منع نشوب النزاع والعنف. وقد ولدت الخطة لضمان دعوة لشباب ليس فقط عندما يحين الوقت للتلويح بالرايات أو عند الحاجة إلى أصواتهم أو عند النفير العام إلى الحرب، لكن أيضا للاستماع إليهم وأخذهم على محمل الجد عندما يريدون تشكيل حاضرهم ومستقبلهم.

بالأمس، وبالنيابة عن الشباب، طلبت من مجلس الأمن أن يواصل تعزيز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وأن يفتح الباب على مصراعيه لإجراء مناقشات منتظمة بشأن دور الشباب في الحفاظ على السلام. واليوم، أوجه نفس الدعوة إلى أعضاء الجمعية العامة. فالجمعية العامة تضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء؛ وبما لها من باع طويل جدا، بوسعها أن تحدث تغييرا كبيرا في الجيل الحالي من الشباب. وبذلك، سيشرع هؤلاء الشباب الأبواب للأجيال القادمة. ويمكن لبناء السلام الذي يقوده الشباب أن يستفيد من الدعم السياسي والمؤسسي الذي يقدمه الأعضاء، والأهم من ذلك، الدعم المالي. لذلك فإني أهيب بهم الآن ضمان جعل حقوق الشباب أساسية في الحفاظ على السلام.

لديّ توصيتان مختصرتان للنظر فيهما في إطار الحوارات التفاعلية التي ستعقد اليوم وغدا.

أولا، ينبغي أن ينطوي التمويل المستدام للسلام على زيادة كبيرة في تمويل أعمال بناء السلام التي يقودها الشباب. دعا رئيس الجمعية العامة والأمين العام في وقت سابق، إلى زيادة موارد صندوق بناء السلام. أود أن أمضي بتلك الدعوة خطوة أخرى وأناشد أعضاء الجمعية العامة النظر في التمويل الكافي لأداة الشباب ا في صندوق بناء السلام من أجل تقديم الدعم الملموس لبناة السلام الشباب في الميدان. فالشباب لديهم قدرة فريدة للوصول إلى المجتمعات المحلية النائية والجهات المعنية المهمشة. إنهم بحاجة إلى الوصول إلى قنوات التمويل والدعم لتعزيز منظماتهم.

ثانيا، يجب على الدول الأعضاء أن تنظر إلى الشباب بوصفهم شركاء لها في خطة حفظ السلام، وليس مسألة تترك على الهامش يجري تناولها في سياساتها أو مشاكلها. إن تحويل عمل الأمم المتحدة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، لا سيما في الميدان، يتطلب ضمان تزويد الحكومات والأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة بالخبرة الفنية والهياكل اللازمة لإشراك الشباب بوصفهم الجهات الفاعلة الإيجابية والإنتاجية. يجب أن يكفل نهجنا الجديد نحو تحقيق السلام إدماج جميع الشباب في مراحل التسلسل في خطة الحفاظ على السلام، من التخطيط إلى التنفيذ، ومن استعراضه إلى ضمان استمراريته.

بالرغم من المناقشات القائمة على عدم الإلمام بالمسألة، ووسائط الإعلام الرئيسية التي تبرز الشباب بوصفهم تهديدا للسلام والأمن، حظيت بامتياز فريد للالتقاء ببناة سلام من الشباب في الميدان. فقد التقيت بمجموعات شبابية في العراق تعمل مع شباب من خلفيات وديانات وإثنيات متنوعة لتدريب بعضهم البعض على حل النزاعات عن طريق الحوار والتفاوض. وفي الصومال، التقيت بشبان شكلوا فريقا للاستجابة في حالات الطوارئ ضد الهجمات الإرهابية التي وقعت في مقديشو في العام الماضي. وفي كولومبيا، التقيت بشبان نظموا مخيم سلام ومن خلال الاحتجاج الصامت، مارسوا الضغط على حكومتهم، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق جديد للسلام. وهنا في الولايات المتحدة، شاهدت شبابا في مسيرات من أجل حياتهم.

هذه هي الإمكانات والالتزامات التي يقدمها الشباب للدول الأعضاء بوصفها صانعة للسياسات. ويمكننا أن نختار تجاهل تلك الدعوة واستبعاد تلك الإمكانات. بيد أن ذلك يعني أنه، بعد ٢٠ سنة من الآن، سأجلس في هذه القاعة وسأستمع إلى شاب آخر يدعو إلى تمكين الشباب والمطالبة بحقوقهم، وسنبقى في المرحلة نفسها من التاريخ، من دون أن نتحرك بوصة واحدة إلى الأمام. أرجو من أعضاء الجمعية العامة أن يتذكروا أن هناك جيلاً يعول عليهم من أجل اتخاذ قرارات صائبة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ويكراماناياكي على بيانها.

استمعنا الآن إلى آخر متكلم في الجزء الافتتاحي للاجتماع الرفيع المستوى.

نبدأ الآن الجزء الرفيع المستوى، وستتبعه المناقشة العامة.

أود أن أذكر الأعضاء بأنه سيبت في مشروع القرار A/72/L.49 بعد استنفاد قائمة المتكلمين في المناقشة العامة.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه جلالة الملك فيليب، ملك البلجيكيين.

الملك فيليب (*تكلم بالفرنسية*): تحقيق السلام المستدام في العالم – أليس ذلك طموحنا المشترك؟ إن السلام ضروري أكثر من أي وقت مضى، ولكنه بات أيضاً في المتناول أكثر من أي وقت مضى. إنه ليس مثالية خيالية. ويتعين علينا أن نؤمن به ونتصرف وفقاً لذلك. إن كون عدد النزاعات العنيفة الكبرى قد تضاعف بمقدار ثلاثة أمثال منذ عام ٢٠١٠ يجبرنا على اتخاذ إجراءات. إن مئات الآلاف من النساء والرجال والأطفال يموتون، أو يشرّدون قسراً أو يذهبون إلى المنفى من أجل البقاء على قيد الحياة. ويجري تدمير الاقتصادات. وتكافح البلدان من أجل إعادة البناء. وإذ نُدرك ذلك، نجد أنفسنا ملزمين بالرد بمزيد من العزم نظراً إلى أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتُمدت قبل عامين فقط، بات معرضاً للخطر في كثير من البلدان بسبب النزاعات الداخلية.

وقد مرّت بلجيكا، في سياق تاريخها كبلد في قلب أوروبا، بنزاعات مسلحة كبيرة. لقد التزمت بلدي تماماً بالأمم المتحدة وبالهيكل الأوروبي، لأن كلا المشروعين يدعمان إحلال السلام الدائم وهما يستندان إلى الحوار والتضامن واحترام الآخرين. وقد بُنيت أوروبا على المصالحة الشاملة والتقارب التدريجي. وبالنسبة لبلد مثل بلدي، الذي ما برح منذ قرون أرضاً للمعارك، فإن كونه يضم عاصمة أوروبا السلمية ليس انتصاراً تاريخياً وحسب، ولكنه في المقام الأول نتيجة للجهود المتواصلة. إن أوروبا مشروع مثير للاهتمام، ويجب أن نواصل بناءه وتحسينه. وهو يتطلب اليقظة الدائمة وقوة إقناع حقيقية. إن السلام الدائم الذي نطمح إليه هو أكثر من مجرد غياب الحرب، بل أكثر من إنشاء المؤسسات. إنه تنفيذ إطارٍ يحترم الكرامة الإنسانية.

إن السلام الدائم هو أيضاً ما يؤيده ميثاق الأمم المتحدة عندما يدعونا إلى اتخاذ ”التدابير المشتركة الفعَّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“. وكما ورد في الديباجة، يقوم الميثاق على ”كرامة الفرد وقدره“. إن طموحنا المشترك هو إقامة مجتمع لا يُهان فيه أحد ولا يتخلّف فيه أحد وراء الركب – مجتمع يمكّن الجميع من الثقة في أنفسهم والتعبير عن مواهبهم. تقاس كرامة المجتمع بقدرته على الاعتناء بالأضعف والأكثر هشاشة داخله.

ولهذا تؤيد بلجيكا بقوة توجيهات الأمين العام ورئيس الجمعية العامة لجعل منع العنف محورياً في منظمتنا. إن خطة العام ٢٠٣٠ هي أداة للوقاية، ومن ثم أداة للتنمية. إن الحد من الفقر وعدم المساواة والتمييز، وكفالة حماية حقوق الإنسان واحترامها، والاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل في المجتمع، ومكافحة التدهور البيئي، وإنشاء مؤسسات مرنة قادرة على اكتشاف التوتر ومعالجته، جميعها إجراءات ستمكننا من التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات. وفي مجتمعاتنا، التي حُفِّزت ولكنها صارت أيضاً أكثر ضعفاً بسبب التكنولوجيات الجديدة، تدعو الحاجة إلى زيادة اليقظة. وفي عالم تزداد فيه الحدود ضبابية، يجب على كل واحد منا أن يكون يقظاً. وعلى مر السنين، طورت منظمتنا أدوات فعّالة للكشف عن المخاطر والوساطة. فلنستفد من هذه الصكوك بالكامل، جنباً إلى جنب مع الشركاء الإقليميين. إن توحيد الجهود من أجل المضي قدماً في تحقيق أهدافنا لا يعني التنازل عن السيادة، بل بالأحرى ممارستها كاملة.

وقد اكتسبت منظمتنا أيضاً قدراً كبيراً من الخبرة في بناء السلام. ونحن ندرك أهمية وجود القادة الوطنيين أولي العزم واستعادة المؤسسات التمثيلية والشاملة التي تخدم شعوبها في منع

الدول الخارجة تواً من النزاع من السقوط مجدداً في دوامة العنف. ويجب أن يتماهى أفراد الشعب أنفسهم مع هذه المؤسسات وأن يثقوا بها. إن السلام الدائم لا يمكن أن يمدّ جذوره إلا إذا انخرط فيه المجتمع ككل، بما في ذلك النساء والشباب، الذين يمثلون في كثير من البلدان حصة متزايدة من السكان. إن العمل المشترك لجميع هؤلاء الشركاء واعتماد العملية يُرسي أساساً متيناً للسلام الدائم.

ولئن كان السلام يُصنَعُ بالعمل، فإنه يتوطّد بمرور الوقت. فالعلاقات الإنسانية لا تَصدُرُ بقرار، بل تُبنى بأناة أو يُعاد بناؤها استناداً إلى الثقة. تُسبب النزاعات والحروب جروحاً عميقة جداً بحيث أن انتهاء الأعمال العدائية ليس سوى بداية رحلة طويلة. وعندما خاطب الرئيس المصري الراحل أنور السادات الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٧٧، سلّط الضوء بصورة ممتازة على الحاجة إلى إعادة تشكيل العلاقات بين الأطراف. ومضى قائلاً:

”...ولكن يبقى جدار آخر. هذا الجدار الآخر يشكّل حاجزاً نفسياً معقّداً بيننا وبينكم، حاجز من الشكوك، حاجز من النفور، حاجز من خشية الخداع... حاجز من التفسير الحذر الخاطئ لكل حدث أو حديث... وإنني أسألكم اليوم ... لماذا لا تمتدّ أيادينا بصدق وإيمان وإخلاص لكي نحطّم هذا الحاجز معاً؟“

ثمة حاجة إلى الزمن لتبرأ الجراح التي سببها الإذلال والعنف. وثمة حاجة إلى الزمن لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع. وثمة حاجة إلى الزمن للمحاكمة والمعاقبة. وثمة حاجة إلى الزمن لكي نتذكّر وليجد ضحايا الإذلال في أنفسهم القوّة ليمدّوا أيديهم للآخرين من جديد. وإذ نُدرك الحاجة إلى الزمن لتحقيق هذا العمل، فإن واجبنا المشترك في كل أزمة هو بناء الإطار الذي يجعل السلام الدائم ممكناً، ومن دون إبطاء.

إن إخفاق منظمتنا في السنوات الأخيرة في منع نشوب الحروب أو التعجيل بإنهائها يجب ألا يطغى على النجاح الذي تحقق، لا بفضل تصميم المجتمع الدولي عندما أثبت أنه قادر على اتخاذ إجراءات من أجل الصالح العام فحسب، بل بفضل عزم الأطراف المشاركة والقادة المعنيين.

بيد أن حجم النزاعات العديدة الجارية وتعقيدها ومدتها يجب أن تشجعنا على إيجاد سبل أخرى تقربنا في نهاية المطاف من تحقيق السلام المستدام الذي يمثل موضوع مناقشتنا اليوم. وهذه ليست مهمة سهلة، ولكنها تعتمد أولا وقبل كل شيء على إيماننا بالبشرية وولائنا لميثاق الأمم المتحدة، الذي لا نزال ملتزمين به. وتعتزم بلجيكا الوفاء بإخلاص بهذا الالتزام والسعي إلى تحقيق هذا الطموح بعزم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا.

الرئيس سانتوس كالديرون (*تكلم بالإسبانية*): إن تحقيق السلام المستدام والدائم وإنهاء نزاع متأصل في مجتمعنا منذ أكثر من خمسة عقود، بشكل دائم، هو أكبر تحد يمكن أن تواجهه دولة من الدول. وكما أن تحقيق السلام أصعب من شن الحروب، فإن بناء السلام أصعب من إسكات صوت الأسلحة. وهذا هو التحدي الكبير والهائل الذي يتعين على أية دولة أن تتغلب عليه، والسبيل الوحيد الذي سنتمكن من خلاله من التمتع بالتنمية والرخاء والتفاهم. ولتحقيق ذلك، كان علينا إرساء الأسس الصحيحة منذ البداية. ومجرد إنهاء النزاع ليس كافيا؛ كان علينا تحويل السلام إلى فرصة تاريخية للتغلب على المشاكل الرئيسية التي تركت دون حل في الحرب.

الأمر الأول، ولا شك الأكثر تعقيدا، طوال المفاوضات كان هو التوتر القائم بين السلام والعدالة. وبغية إيجاد التوازن الصحيح، وضعت مساراتنا الضحايا وحقوقهم في صميم مناقشتنا وحل النزاعات. لجأنا إلى مفهوم العدالة الانتقالية. وأنشأنا أكثر من محكمة؛ إنه نظام حقيقي للحقيقة والعدالة

والتعويضات وعدم تكرار الانتهاكات. وهذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تتفق فيها الأطراف على نظام عدالة قبل الالتزام به تمشيا مع نظام روما الأساسي. هذه العدالة الخاصة مسؤولة عن مقاضاة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين في نهاية المطاف عن ارتكاب أخطر الجرائم. ويتطلب ذلك الكشف عن الحقيقة الكاملة وتعويض الضحايا والالتزام بعدم تكرار الانتهاكات. كما تفرض الجزاءات ضمن مفهوم العدالة التصالحية.

إن الرغبة الرئيسية للعديد من ضحايا – أكثر من معاقبة المسؤولين – هي معرفة حقيقة ما حدث لأحبائهم. ولتحقيق هذه الرغبة، أنشأنا لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار المكلفة تحديدا بالكشف عن الحقيقة بشأن ما حدث في النزاع. وليس هناك حاجة أكثر إلحاحا من البحث عن الحقيقة ومعرفة ما حدث. ما الذي حدث للأشخاص الذين اختفوا أثناء النزاع؟ ومن أجلهم، كجزء من نظام العدالة الانتقالية، أنشأنا وحدة خاصة للبحث عن الأشخاص الذين يعتبرون في عداد المفقودين. وفي غضون أقل من عام ونصف، تمكنا من ضمان تشغيل هذه العناصر الثلاثة وبدء عملها.

ونجاح هذه الجهود أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق السلام المستقر والدائم، لكننا لم ننتظر اتفاق السلام لتكريم الضحايا وحقوقهم. وقبل سبع سنوات، حتى قبل البدء في مفاوضات السلام، قمنا بسن قانون تاريخي – تعويض الضحايا وإعادة الأراضي إلى مالكيها – لبدء تعويضهم عن الأضرار وضمان حقوقهم. وقد حضر الأمين العام السابق بان كي – مون حفل الإعلان عن هذا القانون.

واليوم، يوجد في كولومبيا نظام وطني لعلاج وتعويض الضحايا لا مثيل له في العالم. لقد قدمنا التعويضات بالفعل لـ ٨٠٠ ٠٠٠ ضحية – وهو عدد لم يسبق له مثيل – ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه. ونقوم بإعادة الأراضي إلى الذين فقدوها نتيجة للعنف. وتمت إعادة حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي إلى أصحابها الشرعيين وتنتظر حالات ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار أخرى حكما قضائيا. وبما أن الإقرار بحقوق الضحايا والدفاع عنها أمر أساسي في بناء السلام، من المهم أيضا منع المزيد من الناس من الوقوع ضحية لهذه الانتهاكات.

وفي هذا الصدد، بمجرد توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، تمثلت الأولوية في تحقيق نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم على نحو فعال وسريع. وفي كولومبيا، حققنا هذا بالدعم القيم من مجلس الأمن. وهي عملية سلم فيها أكبر عدد من المقاتلين أسلحتهم في أقصر وقت. وعقب ثمانية أشهر من توقيع الاتفاق، يبدأ المقاتلون السابقون عملية إعادة إدماجهم.

ولكولومبيا خبرة واسعة في هذا المجال، واستفدنا منها. وتعلمنا صياغة المساعي البناءة والمشاريع الحقيقية. وليس من اليسير ولا يكفي مجرد الحصول على الموارد الاقتصادية. ومن الضروري تثقيف وتدريب الناس وإقامة المشاريع المستدامة. وبخلاف ذلك، فإن إعادة الإدماج مآلها الفشل وستؤجج المزيد من مخاطر العنف، وهو ما لن نسمح بأن يحدث.

ومن العناصر الحاسمة في حل النزاعات المسلحة الداخلية فتح أبواب الديمقراطية أمام المقاتلين السابقين. إن فصائل العصابات التي دمرت بلدنا على مدى عقود هي الآن أحزاب سياسية قانونية تشارك في الانتخابات وتسعى إلى كسب تأييد المواطنين بالكلمات لا بالأسلحة.

كما نقوم بتطهير الريف الكولومبي من الأسلحة الخفية واللاإنسانية التي تشكل ألغاما مضادة للأفراد. ومن أصل أكثر من ٦٧٠ من البلديات التي تعج بالألغام، ٢٢٥ الآن خالية من الألغام المشتبه فيها، ونحن الآن بصدد اتخاذ إجراءات في ٢٣٠ بلدية أخرى. ويعمل المزارعون والجنود والمقاتلون السابقون

والمجتمع الدولي معا من أجل تخليص بلدنا من ذلك العدو الخفي بحلول عام ٢٠٢٢.

وفي كولومبيا، تؤجج آفة الاتجار بالمخدرات الصراعات والنزاعات، وقد جعلت من الصعب التصدي بفعالية للاتجار بالمخدرات. ولهذا السبب، أدرجنا مسألة المخدرات في جدول أعمال المفاوضات. وبدون القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، لدينا الآن فرصة لحل مشكلة إنتاج الكوكا على نحو هيكلي للمرة الأولى. وقد بدأ هذا بالفعل في شكل برامج الإحلال الطوعي والإبادة القسرية. وفي الوقت نفسه، تواصل أفرقتنا القتال على خط المواجهة الجهات الأخرى في هذه السلسلة مع نتائج غير مسبوقة في حجم المخدرات المضبوطة، على سبيل المثال.

ومع ذلك، وكما قلت قبل سنتين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية (انظر A/S-30/PV.5)، إن الحرب التي أعلنها العالم على المخدرات هنا في الأمم المتحدة قبل أكثر من ٤٠ عاما لم نكسبها بعد. وهذه الاستراتيجية، التي تستند بصورة حصرية إلى حظرها والقمع، لم تؤد سوى لمزيد من القتلى والمزيد من السجناء ومنظمات إجرامية أكثر خطورة.

واليوم، لا يزال الاتجار بالمخدرات يمثل التهديد الرئيسي للسلام. فعصابات المخدرات عبر الوطنية تقتل القادة الاجتماعيين في بلدي الذين يلتزمون باستبدال المحاصيل. والنزاعمن أجل السيطرة على تجارة المخدرات – التي ستظل تجارة طالما يوجد طلب عليها – يسبب المزيد من القتلى والمزيد من العنف في كولومبيا وفي المنطقة، كما شهدنا في إكوادور قبل أسبوع. وإذا أردنا كسر حلقة القتل والدمار الاجتماعي الناجمة عن الاتجار بالمخدرات، وإذا أردنا حماية السلام في كولومبيا، في جميع أنحاء المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، يجب أن نغير استراتيجيتنا العالمية للتغلب على مشكلة المخدرات.

وأود مرة أخرى أن أكرر مناشدتي العاجلة للعالم بأن يفتح عيونه ويقر بهذه المشكلة. ويجب أن ندرك أنه، إذا واصلنا القيام بنفس الشيء، سنواصل الحصول على نفس النتائج: المزيد من السجناء والمزيد من القتل والمزيد من المافيا بمزيد من السلطة. إن سجن المستهلكين والمزارعين لا يجدي نفعا. فلتغير نهجنا في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة. ولنعمل معا من أجل خفض الطلب ومعاقبة التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية التي تجني أرباحا من هذه التجارة وتغرس بذور الألم والموت في أعقابها.

إن بناء السلام هو كبناء كاتدرائية – عملية طويلة ومعقدة تستغرق وقتا، لبنة لبنة. ونحن الآن لم نبدأ بعد، لكن يمكننا أن نرى النتائج بالفعل. كان العام الماضي أكثر الأعوام سلاما في تاريخنا الحديث وشهدنا أدنى معدلات جرائم القتل في الـ ٤٢ عاما الماضية. لقد واجهنا بالطبع صعوبات، لكننا نمضي قدما. ومعهد كروك لدراسات السلام الدولية في جامعة نوتر دام الذي اختارته الأطراف للإشراف على العملية، قد أبرز اتفاق السلام الكولومبي بوصفه أحد أفضل الاتفاقات وأكثرها شمولا في العالم. ووفقا لاعتبارات المعهد لنقاط الاتفاق البالغة ٥٥٨ نقطة، بدأ تنفيذ ٢٣٨ نقطة بما يعادل ٤٣ في المائة من الاتفاق.

هناك تحديات هائلة أمامنا، ينطوي أعقدها على ترسيخ الدولة في كل ركن من أركان البلد وإيجاد الفرص الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل، وهو ما سيضطلع فيه السلام المستدام بدور أيضا. وفي هذا الصدد، لم ننتظر التوقيع على اتفاق السلام لبدء تغيير الشروط الأساسية اللازمة لجعله اتفاقا مستداما. وفي هذه السنوات الثمانية تقريبا، خفضنا الفقر وجعلنا التعليم الأولوية الرئيسية في ميزانيتنا وجعلنا الرعاية الصحية حقا أساسيا لجميع الكولومبيين. وبعد توقيع اتفاق السلام، أنشأنا إطارا لتنفيذ الخطة بآفاق تمتد ١٥ عاما تعد بمثابة خارطة طريق لنا.

وقد حددنا ٥٠٠ مؤشر للسنوات الـ ١٥ القادمة. وبحلول نهاية هذا العام، سنكون قد حققنا ٨٠ مؤشرا من تلك

المؤشرات؛ وحققنا اليوم ٦١ في المائة من هذه الأهداف ونعتزم تسريع وتيرة جهودنا للتوصل إلى ١٠٠ في المائة. وفي هذه السنوات الـ ١٥ المقبلة، خططنا لاستثمارات تبلغ قيمتها أكثر من ١٢٩ مليار بيزو أو حوالي ٤٠ مليون دولار، لتقديم الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والبنية الأساسية والفرص المتاحة في المناطق التي عانت أكثر من غيرها نتيجة للنزاع. والإجراءات والدعم من المجتمع الدولي ستكتسي نفس القدر من الأهمية الحاسمة في المستقبل كما كانت حتى الآن، ونحن ممتنون حقا.

كان لنا شرف استضافة الأمين العام غوتيريش في بلدنا في كانون الثاني/يناير، ورئيس الجمعية العامة في آذار/مارس. وقد تمكنا من مشاهدة التقدم الذي أحرزناه والتحديات التي نواجهها بشكل مباشر. ونشكرهما بصدق على دعمهما وحضورهما.

وهذا هو جوهر مفهوم السلام المستدام الذي يجمعنا اليوم – نهج يشمل إنهاء العنف وتحقيق المصالحة فيما بين الناس ومع البيئة والالتزام الثابت بالتنمية المستدامة. إنه السلام، كما هو الحال في كولومبيا، الذي يمكن المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء ومجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي التي عانت أكثر من غيرها من صعاب النزاع. في كولومبيا، أظهرنا أن إنهاء أكثر الصراعات تعقيدا وإيجاد مسارات للتفاهم أمر ممكن. ومن الممكن تضميد الجراح التي جاءت نتيجة عقود من المواجهة.

إننا نتشاطركم قصتنا بفخر وأمل في مستقبل أفضل، لا من أجلنا فحسب، بل للبشرية جمعاء. نشاطركم قصتنا أملا في أن تكون مفيدة في العديد من المناطق الأخرى في كوكبنا التي ما زالت تعاني من الصعاب بسبب الحرب، وما زلنا مقتنعين بأن وضع حد للصراعات المسلحة – حتى الأكثر تعقيدا منها والأكثر استمرارا – أمر ممكن. وهذه ليست مجرد كلمات أو نوايا حسنة؛ والنتائج واضحة يراها الجميع. وفي كولومبيا، بدعم من المجتمع الدولي، حققنا المستحيل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد مايكل هيغينز، رئيس أيرلندا.

الرئيس هيغينز (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، بالنيابة عن شعب أيرلندا، على عقد هذا الاجتماع، وإثارة بعض المسائل الأساسية لنا كأمم متحدة.

أليست إدانة قوية لما أحرزناه من خلال إرثنا الثقافي والعقلي وأخلاقنا ونظمنا العقائدية بأننا، في أول عقدين من القرن الحادي والعشرين، نعيش في عالم تندلع فيه الكثير من الحروب – حروب يسحق الإعداد لها أفضل العقول في مجال العلم والتكنولوجيا، والمدنيون أكثر عرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى، يخضعون للفظائع والمجاعة والتشريد – إلى درجة لم يسبق لها مثيل؟

من المؤكد أنها إهانة للبشرية أننا في أول عقدين من القرن الحادي والعشرين، بكل وعوده وفي الوقت الذي نمتلك فيه القدرة على إنهاء جميع أشكال الفقر البشري، نعيش على كوكبنا مع مئات الملايين – حتى ونحن نتكلم هنا اليوم – المحرومين من أهم حقوقهم الأساسية والحياة الكريمة؟ لماذا تنصلنا أسأل سياسة الخوف، لا وعود سياسة الإمكانيات؟ إنها ليست أقل من إهانة أخلاقية أيضا أن تتحول قدراتنا التي لا حدود لها على الإبداع والابتكار والنتائج الجديدة في ميدان العلم والتكنولوجيا لا لتعزيز وصون السلم، بل للسعي إلى الحروب وتنفيذها؟

لقد دعانا رئيس الجمعية العامة والأمين العام جميعا لنجتمع هنا على مدى هذين اليومين للتفكير في تحقيق خمسة أهداف محددة، كانت موضع مناقشات كثيرة، لا داخل الجمعية العامة ومجلس الأمن فحسب، بل أيضا في المحافل المدنية في جميع أنحاء العالم. وهذه الأهداف في حجمها وطموحها تأكيد على أنه بالرغم من أن بناء السلام والحفاظ عليه مهمة كبيرة – إنها مهمة يجب أن نحققها معا بوصفنا مجتمعا دوليا إذا أردنا أن نرتقى إلى

مستوى المثل الأساسية للأمم المتحدة وتنفيذ أقوالنا كشخصيات عامة مرة أخرى.

إن أيرلندا، البلد الذي أمثله، تعلم من تجربتنا في عملية السلام – التي لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا – أن السلام لا يتحقق من دون الاستفادة من تجارب الآخرين وأنه يظل عملية يجب رعايتها. ويظهر اتفاق بلفاست، الذي وقع يوم الجمعة الحزينة قبل ٢٠ عاما، بعضا من تلك الظروف التي حددتها، سيدي الرئيس، باعتبارها أساسية للنجاح في بناء السلام وهي: الانخراط المباشر للحكومات المشاركة في المفاوضات؛ والتمويل المستدام لأنشطة بناء السلام؛ والدعم القوي من الاتحاد الأوروبي؛ والدعم السخي والصبور من الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة – وبصورة خاصة من الدول التي لها صلة بأيرلندا، مثل الولايات المتحدة. كما أن سلامنا ما كان ليتحقق دون النشاط الثابت والشجاع للمنظمات المدنية التي كانت تنادي ببناء مجتمع أكثر عدالة وسلاما، والتي كان العديد منها بقيادة المرأة الأيرلندية، في الشمال والجنوب.

لكن وبينما نحتفل بانتهاء العنف في أيرلندا، وكذلك بالأرواح التي تم إنقاذها وبتحويل مسار المستقبل، نتذكر يوميا التحديات التي ينطوي عليها الحفاظ على السلام. ولذلك، فإنني لم انظر بصورة مجردة إلى أي من الأهداف التي حددتموها لاجتماعنا في هذين اليومين، سيدي الرئيس. وتقرير الأمين العام (A/72/707) يحدد لوكالات الأمم المتحدة خطة عمل طموحة وإدماجا، لا سيما للشباب والشأن الجنساني. ولكن علينا ألا نخطئ – إن الأمين العام يوضح بشكل جلي أن الحفاظ على السلام مسؤوليتنا جميعا كدول أعضاء. ولنتذكر أيضا كلمات الميثاق التأسيسي للمنظمة:

”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف...“.

بتلك الكلمات، تحملنا جميعا، بوصفنا أعضاء، مسؤولية سياسية وأخلاقية بالغة لا تجاه مواطنينا فحسب، بل تجاه شعوب الدول الأخرى. ويجب علينا أن نتحلى بالشجاعة الآن لنسأل: كيف فقدنا هذا الخطاب المتعلق السلام. وما هي حتميات العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع التي تشكل عقبات أمام تحقيقنا لنموذج جديد للسلام والتنمية المستدامين؟

ولن ينجح الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الحفاظ على السلام إلا إذا التزمنا من جديد، نحن الدول الأعضاء، بتلك المبادئ التأسيسية التي كرسنا أنفسنا لتنفيذها منذ سنوات عديدة. ويجب أن نسمح بظهور الأفكار الجديدة والنماذج الجديدة للفكر النقدي.

وكما أقرت الجمعية العامة قبل عامين، فإنه لا يمكن تجنب نشوب النزاعات وتكرارها إلا بمعالجة أسبابها الجذرية. ويتطلب ذلك خيالا سياسيا والتزاما ماليا، وهو ما يجب على الدول الأعضاء الوفاء به بعزيمة ملائمة. والاستثمار في منع نشوب النزاعات ليس، بالطبع، مسألة واجب أخلاقي فحسب، بل إنه مسألة حصافة مالية. وأنا أدرك أن العديد من الدول الأعضاء مترددة في تخصيص موارد لمنع نشوب النزاعات.

لكن وكما ذكرنا الأمين العام كثيرا منذ تولى منصبه، فإن الاستثمار الكافي والفعال في بناء السلام لن ينقذ الأرواح فحسب، بل سيتيح جميع الإمكانيات والفرص من أجل تحقيق التنمية وازدهار الإنسان، وهما أمران يجلبهما السلام. وهذه في الواقع أمور ضرورية إذا أردنا تحقيق أهداف أبرز أشكال اعترافنا بمسؤوليتنا العالمية المشتركة، متمثلا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويسر أيرلندا أن الأمين العام قد وضع أمامنا هذا التحدي. ونعلم أنه حينما تعمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء

بشكل متسق بشأن جميع ركائز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، فإنه يمكن إحراز تقدم حقيقي مستدام وقابل للقياس.

ويجب ألا نسمح بعد الآن بأن تكون الأعمال الإنسانية بمثابة استجابات كافية لأزمات سياسية في أصولها. فالعمل الإنساني ليس بديلا عن الحوار السياسي والوساطة، وهو ما لا يغني عنه أيضا العمل الممتاز الذي يضطلع به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، الذين أشيد بخدمتهم اليوم – بما في ذلك خدمة العديد من رجال ونساء أيرلندا على مدى الـ ٦٠ عاما الماضية. إن عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام تنقذ عددا لا يحصى من الأرواح، ولكنها لا يمكن أن تكون سوى عنصر واحد من عناصر استجابة شاملة.

وإذا أردنا حقا أن نلتزم بالهدف المتمثل في الحفاظ على السلام، يجب علينا استبعاد أي طريق سهل أو تكاسل أو تشكيك من جانب وسائط الإعلام. فعلى سبيل المثال، يشعر شباب العالم بالهلع إزاء مقولة إن ما هو معياري هنا في الجمعية العامة لا يعبر عن هيكل الأقوياء في مجلس الأمن، حيث تكون الغلبة للممسكين بزمام السلطة. ولذلك، ينصرف الشباب عنا.

وبدلا من ذلك، فلنحقق تلك الآمال المفقودة لماضينا الجماعي – تلك المناشدات من أجل الحكمة التي كانت همسات انبعثت من الشرفة، عندما جلبت العديد من الدول المحررة حديثا آمال شعوبها وحكمة كفاحها إلى الأمم المتحدة. ولنتذكر مرة أخرى، في هذه القاعة، طاقة تلك اللحظة الأخلاقية وما انطوت عليه من شجاعة وفكر نقدي وأمل، الأمر الذي بث الحياة في أسلافنا في ذروة فضيلتهم الأخلاقية. فلنكرس أنفسنا لقضية تحقيق سلام عالمي، يشمل جميع شعوب كوكبنا المشترك الذي أصابه الوهن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد فوستن – أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس توادیرا (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن جمهورية أفريقيا الوسطى، أحيي قادة العالم المجتمعين هنا، وأشكر الأمين العام بصفة خاصة على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام.

منذ عام ١٩٤٥، وقضية السلام، التي كانت الأساس الذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة، تشكل مسألة تهم البشرية جمعاء. ولذلك، أود أن أعرب عن تأييدي للرؤية المشتركة الجديدة التي يعتزم الأمين العام بلورتها لتعزيز الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لبناء السلام ولبناء دول مزدهرة وقادرة على الصمود، وفقا للالتزام بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب.

وجمهورية أفريقيا الوسطى تؤيد هذه الرؤية تأييدا كاملا. وفي الواقع، منذ أن توليت منصبي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، كرست السلام بشكل راسخ في إطار شرعيتنا الدستورية والمسؤولية المشتركة للحكومة وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين. وبالتالي، أُنشئت المؤسسات اللازمة المنصوص عليها في الدستور في غضون ١٢ شهرا، باستثناء مجلس الشيوخ. كما أن تمثيل المرأة على جميع المستويات باعتباره أداة لمنع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن بناء السلام، جزء من هذه الرؤية. وقد سن المجلس الوطني القانون رقم ١٦٠٠٤، الذي يكفل التكافؤ بين الجنسين في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تحقيق التكافؤ التام بحلول عام ٢٠٣٠.

وعلى الصعيد السياسي، من خلال سلسلة من الاجتماعات، أقمت حواراً صريحاً وصادقاً مع الجماعات المسلحة لإدخالها إلى الجمهورية، ووضعترنامجا، خاضعا لسلطتي، لنزع للسلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، ولإصلاح قطاع الأمن وإعادة البناء الوطني. ومن بين الجماعات الـ ١٤ المحددة، انضمت ١٢ منها إلى هذه البرنامج بمشاركتها في في المرحلة التي تسبق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي حققت نجاحا كبيرا وأسهم فيها الشباب فيه إسهاماً كبيراً.

وعلاوة على ذلك، فإن إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يساعد الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١، يدعم الأولويات الوطنية بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية، وذلك بفضل الدور المحوري الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ خارطة طريق ليبروفيل ومن خلال فريق من الميسرين للمبادرة الأفريقية، وهو يقوم حالياً بتحليل مطالب الجماعات المسلحة. وأعتقد أيضاً أن الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام بشأن المسائل العابرة للحدود والمسائل الإقليمية ينبغي دعمها وتنسيقها من أجل تيسير التعاون الوثيق مع شركائنا، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي.

وتُحرز جمهورية أفريقيا الوسطى تقدّماً في هذه اللحظة المحورية من تاريخها وتقترب من استعادة سلطة الدولة والأمن، بفضل تنصيب حالمحافظين ونواب المحافظين وأول انتشار للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي بعد العودة التدريجية للإدارة الإقليمية. إن استعادة سيادة القانون في سياق مكافحة الإفلات من العقاب لأمرٌ مشجّع، وذلك بفضل القيام مؤخراً بمحاكمة أفراد الجماعات المسلحة من جميع صنوف القوات أمام المحكمة الجنائية في بانغي. ويُتوقع قريباً التفعيل الكامل للمحكمة الجنائية الخاصة وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة بما في ذلك الحالة الأمنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نكرر الإعراب عن الشكر والامتنان للأمم المتحدة ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على دورهما الأساسي في ضمان حماية السكان المدنيين. ونكرر دعوتنا إلى تعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بقوّات تشغيلية ومهنيّة والانتقال من حفظ السلام إلى إنفاذ السلام لتفادي تقويض جهود بناء السلام والحفاظ على السلام، الذي يحدث غالباً بسبب الانتشار والطبيعة التنافسية في بعض الأحيان للعمل الدولي.

وتود جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكون نموذجاً يحتذى لنجاح الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا.

الرئيس بارو (تكلّم بالإنكليزية): مع التحيات الحارة من غامبيا، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على دعوتي إلى المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الموضوع الوجيه: ”بناء السلام والحفاظ على السلام.“

أنشئت الأمم المتحدة لأغراض إنهاء ويلات الحرب وبناء السلام في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي ضوء حقائقنا الجغرافية السياسية الحالية، أصبح إنجاز هذه المهمة أكثر أهمية اليوم. لقد قطعنا شوطاً طويلا جداً، ولكننا لا نزال نشهد الكثير من النزاعات في أنحاء كثيرة من العالم. وفي أفريقيا، التزمنا بإسكات صوت المدافع في القارة بحلول عام ٢٠٢٠. ويمكننا أن نحقق هذا الهدف الصعب بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وبينما نرسم طريقاً للمضي قدماً في مداولاتنا في اليومين المقبلين بشأن كيفية تحسين استعداد المنظمة لبناء السلام واستدامته، أدعو الجمعية إلى التوقف لحظة للتفكير في عوائد السلام المستدام في بلداننا وفي العالم بأسره. وبالنسبة لنا في غامبيا، فإن الاعتراف بالحاجة الملحة لبناء السلام والحفاظ على السلام في ديمقراطيتنا المستعادة قد أجبر حكومتي، منذ إنشائها، على الشروع في عدد من المبادرات بغية توطيد مكاسبنا الديمقراطية وتحقيق الحكم الرشيد.

وفي أعقاب اعتماد خطتنا الوطنية الجديدة للتنمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، توجّهتْ أولويات حكومتي نحو النمو الاقتصادي والتحول والتنمية، مع التركيز على بناء السلام والحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أسلّط الضوء على بعض الإنجازات التي أحرزتها حكومة بلدي بمساعدة الشركاء، الذين يظل استمرار تقديمهم للدعم والتعاون ثابتا.

في أعقاب انتقالنا الناجح، يسعدني أن أبلغ الجمعية بأننا نفذنا المرحلة الأولى من برنامج إصلاح قطاع الأمن في بلدنا. لقد تحسنت الحالة الأمنية في غامبيا باطراد، والحكومة ملتزمة التزاماً كاملاً بتوسيع نطاق البرنامج خلال المرحلة المقبلة.

ولتعزيز النمو الاقتصادي، خفضنا الاقتراض المحلي وعالجنا عبء الدين غير المستدام لدينا. وقد اعتمدنا سياسات مالية عامة وسياسات اقتصاد كلي واستراتيجيات ترمي إلى تحقيق تلك الغايات. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ما فتئت أسعار الفائدة تنخفض بشكل مطرد، وهو ما يشجّع شركات الأعمال التجارية المحلية على الاقتراض والاستثمار دون خوف من أسعار الفائدة العالية.

وقد أدى الاستعراض الحاسم لميزانية عام ٢٠١٧ إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة ١ في المائة تقريباً من ناتجنا المحلي الإجمالي. وكان مكتبي أول كيان يتعرّض لتخفيض في الميزانية – بنسبة ٧٥ في المائة. إن اتفاقات دعم الميزانية المبرمة مع شركائنا الإنمائيين، مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي والعديد من البلدان الأخرى، جددت تفاؤل حكومتي فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية في نهاية المطاف.

وقد أصبح تزايد عدد السكان الشباب أولوية إضافية لا يمكن تجاهلها.

وتجب معالجة بطالة الشباب بطريقة تتيح للشباب الفرصة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة. ولهذا السبب، فإن حكومة بلدي قد شرعت في تنفيذ مشروعا مشتركا لتمكين الشباب مع الاتحاد الأوروبي. ويركز المشروع على تطوير المهارات وإيجاد فرص العمل للشباب، فضلا عن توفير الفرص للأعمال التجارية الناشئة. وفي إطار الجهود الرامية إلى أقامه العدل والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السابق ضد الضحايا الأبرياء، نجحت حكومة بلدي عام ٢٠١٧، في اختتام مشاورات على الصعيد الوطني بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والجبر والمصالحة. وينبغي أن تساعدنا الحقيقة والمصالحة على التعافي كأمة. ولذلك ستبدأ اللجنة عملها قريبا.

إن تعزيز سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي هي من الأولويات الرئيسية لحكومة بلدي. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم بأن حكومة بلدي قد نجحت، بتفانينا والتزامنا بالحكم الرشيد، في أن تضمن لمواطنيها وجود حكومة متأصلة في الديمقراطية وسيادة القانون. فقمع حريه التعبير، وتقويض الاستقلال والعمليات القضائية ألقيت في مزبلة التاريخ.

أخيرا وليس آخرا، فإنه يجري استعراض قوانيننا، بما في ذلك الدستور الوطني، كجزء من عملية تعزيز الديمقراطية.

إن هدفنا الأسمى، من التدابير التي أشرت إليها، هو بناء السلام الذي حققناه وإدامته. واليوم، يشجعني أن أقف أمام الجمعية العامة بتفاؤل متجدد من أجل مستقبل بلدنا. ونشكر جيراننا وشركاءنا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ولا سيما لجنه بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقه الساحل، الذين لا نزال نعول على دعمهم الدؤوب. ونسير الآن، مسلحين بالحماسة والثقة والتفاؤل، على طريق ثابت نحو تحقيق السلام الدائم. وتؤكد تجربتنا أهمية التضامن والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع الدبلوماسية الوقائية المستدامة، باعتبارها عناصر هامة في بناء السلام والحفاظ على السلام.

وعند إعداد حكومة بلدي للخطة الإنمائية الوطنية التي اعتمدت مؤخرا للفترة ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، فإنها قد راعت الأهمية الحالية للديمقراطية والشفافية، وسيادة القانون، والنمو الاقتصادي، وسلطت الضوء على هذه العناصر بوصفها أولويات رئيسية للسلام والتنمية المستدامين. وفي سعينا لتعزيز السلام المستدام، تؤمن حكومة بلدي إيمانا راسخا بوجوب إدماج هذه المجالات الرئيسية الهامة التي تبعث على القلق في جهودنا الوطنية.

وستواصل الإصلاحات المؤسسية والنُهج التي تركز على الناس إرشاد جهودنا الرامية إلى بناء السلام. وستظل حكومة بلدي ملتزمة بتهيئة بيئة تمكينية تشجع على النقد البناء، بما في ذلك قيام المجتمع المدني بدور جديد وقوي. ويضطلع المجتمع المدني، بوصفه شريكا، بدور حاسم في بناء السلام والحفاظ عليه.

ونحن نعتقد بقوة أنه تقع على عاتق كل حكومة مسؤولية تتمثل في أن توفر لمواطنيها بيئة تفضي إلى تطوير إمكاناتهم الكاملة إذا، أريد لهم كشعب أن يحققوا النمو في بيئة يسودها السلام المستدام. ومن ثم، فمن الملح أن دعم كل من الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للقضاء على الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص والإرهاب والتطرف العنيف.

ونحن ندرك أن أمامنا تحديات هائلة يتعين التغلب عليها، كما هو متوقع في أي ديمقراطية مستعادة. وتشمل هذه التحديات إنعاش اقتصادنا، فضلا عن إجراء إصلاح شامل لقوانيننا ولمختلف المؤسسات الإدارية. وفي خضم كل هذه التحديات، سيحظى بناء السلام وإدامة السلام بالاهتمام الواجب في غامبيا الجديدة.

ونظرا لظروفنا، وإذ أكرر الإعراب عن تقديري لشركائنا، فإنني ادعوهم إلى الثبات في دعمهم المادي والمالي المستمر، ومبادرات بناء القدرات، والتعاون التقني، وتبادل الأفكار. وأؤكد أيضاً ثقتي في قدرتنا علي تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في بناء السلام والحفاظ على السلام العالمي. ومع ذلك، يجب تنسيق جهودنا بشكل فعال. وستواصل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي الاستفادة من أفضل ممارسات بعضها البعض عن طريق إقامة أو تعزيز الشراكات من أجل السلام. وعلى نفس المنوال، تحتاج الجهود الوطنية أو البرامج إلى الدعم عن طريق توفير المساعدة المادية والتقنية الموجهة نحو بناء السلام. وأحث على تزويد مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام بالموارد المالية السخية وفي الوقت المناسب بحيث يمكن إطلاق التدخلات الحاسمة من أجل دعم الحكومات. وباختصار، يجب علينا أن نشرع في دفعة جديدة للشراكات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وفي الختام، أود أن أقول للدول الأعضاء مثل أفريقي قديم كي تفكر فيه: إذا أردت أن تصل بسرعة، فاذهب وحدك. وإذا أردت أن تذهب إلى مكان بعيد فاذهبوا معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية إستونيا.

السيد راتاس (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع الحسنالتوقيت بشأن الكيفية التي يمكن بها بناء السلام المستدام للجميع.

لقد ازدادت النزاعات والأزمات في عالم اليوم حجما ونطاقا، وأصبح حلها مقلقا بشكل متزايد. إن التركيز على منع نشوب النزاعات يساعدنا على توفير الموارد في مواجهة الأزمات، والأهم من ذلك، إنقاذ الأرواح.

وتمثل الأمم المتحدة هي أحد الأعمدة الهامة في الهيكل المتعدد الأطراف اليوم. وإستونيا هي أحد مناصري الحفاظ على نظام قوي متعدد الأطراف. ولا بد لنا من الاستمرار في تعزيزه. ونظرا لعدد الأزمات والعواقب المأساوية على السكان المدنيين،

علينا أن نعترف بأن الأمم المتحدة لم ترق دائما إلى إمكاناتها ومهامها الكاملة.

وعليه، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة العمل بطريقة أكثر تكاملا ومرونة وتنسيقا. وتؤيد إستونيا خطة الأمين العام للإصلاح ومفهوم الحفاظ على السلام. وإنني على يقين من أن الوقاية يجب أن تكون في صميم عمل الأمم المتحدة. ولن يكون السلام مستداما إلا إذا أحرزنا تقدما فيما يتعلق بالتنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ويجب أن تعزز خطط إصلاح الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن والإدارة والتنمية الاتساق ورؤية وحدة العمل في الأمم المتحدة ورؤية كونها منظمة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود. ويسرني أن دعم جميع الجهات صاحبة المصلحة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة أكبر اليوم من أي وقت مضى.

ولا يمكننا الاعتماد على منظومة الأمم المتحدة وحدها في تعزيز جدول أعمال الحفاظ على السلام، إذ أن المسؤولية عن الحفاظ على السلام تقع في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء. ونحن بحاجة إلى الإرادة لتطبيق سياسات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن دواعي اعتزازي أن أقول إن إستونيا كانت، قبل عامين، من بين أوائل البلدان التي قدمت استعراضات طوعية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أن دور الدول الأعضاء في زيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام بالغ الأهمية. وقد تشرفت إستونيا بأن صارت عضوا في لجنة بناء السلام في العام الماضي. ونعتقد أن لجنة بناء السلام جهة فاعلة رئيسية في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام في منظومة الأمم المتحدة، ونؤيد توسيع تركيزها.

إن عدم المساواة والإقصاء السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي هما من بين الأسباب الأكثر شيوعا التي تؤدي إلى النزاعات الداخلية العنيفة. وقد توصل البنك الدولي والأمم المتحدة إلى ذلك الاستنتاج في دراستهما المشتركة المعنونة ”سبل تحقيق السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“. ولذلك، فإن الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والشفافية وقابلية المؤسسات الحكومية للمساءلة من الأمور الأساسية لتحقيق الاستقرار والسلام. ومن الضروري كذلك أن ندرك وندعم بصورة كاملة دور المرأة والشباب في الحفاظ على السلام.

وقد شاركت إستونيا، على مر السنين، في العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تقدم معونة إنسانية وإنمائية على الصعيد العالمي. ونحن نساهم بالفعل في صندوق بناء السلام منذ خمس سنوات، ونعتقد أن الصندوق أداة فعالة لتوفير مساعدة سريعة ومرنة. وتساهم إستونيا حاليا في بعثات في لبنان ومالي وفي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

ويمكنني أن أؤكد لأعضاء الجمعية العامة أن إستونيا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ جدول أعمال الحفاظ على السلام، وأنها ستعمل من أجل الحفاظ على السلام. كما إننا نروج لتلك الأفكار في أول ترشح لنا على الإطلاق لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وآمل أن تؤدي مناقشة اليوم إلى إجراءات ملموسة تجاه التعاون في بناء مجتمعات أكثر سلما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميخائيل جانليدزه، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جورجيا.

السيد جانليدزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، وللأمين العام على وضع مسألة بناء السلام والحفاظ على السلام على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة وعلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إن عزمنا الجماعي على النهوض بقضية الحفاظ على السلام في عالم يموج بالنزاعات لم يكن ليأتي في وقت أفضل من هذا. وقد خطونا خطوة نحو تحقيق رؤية مشتركة للسلام باتخاذ القرارين التوأم – القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)– بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٦. ومع إيلاء الاهتمام الواجب لجميع مراحل النزاع، وضعنا منع نشوب النزاعات في صميم جهود الأمم المتحدة وألزمنا أنفسنا بحقيقة أن الحفاظ على السلام مسؤولية تضطلع بها الدولة وأنها مسؤولية مشتركة تتخلل ركائز الأمم المتحدة الثلاث. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات من منظوري الوطني بصفتي ممثلا لبلد يصارع الاحتلال الأجنبي والعنف المدفوع بالنزاع والتشريد القسري منذ أكثر من ٢٥ عاما.

ما برحت جورجيا، منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، بحاجة إلى الانخراط الدولي للتصدي لنتائج التطهير العرقي وانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية والطرد الجماعي للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين. وعلى الرغم من أن جورجيا لم تستضف مطلقا بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام بولاية كاملة، فقد اضطلعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بدور هام في تحقيق الأمن منذ عام ١٩٩٣. وأدى إنهاء ولاية البعثة عن طريق استخدام حق النقض في مجلس الأمن وولاية بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أعقاب العدوان العسكري الذي قام به الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٨، إلى خلق فراغ في الوجود الدولي في المنطقتين المحتلتين، حيث أصبحت عمليات الاحتجاز التعسفي والاختطاف والقتل هي القاعدة.

وعلى الرغم من تزايد الوعي والدعوات من جانب المجتمع الدولي، فضلا عن قرارات مجلس حقوق الإنسان، لا يمكن للهيكل الدولي القائم للأمن وبناء السلام أن يعالج بفعالية هذه الثغرة لكفالة حفظ سلام دولي أو رصد حقوق الإنسان أو أي نوع آخر من الوجود على أرض الواقع. وعلى الرغم من الحكم الواضح المنصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في آب/أغسطس عام ٢٠٠٨ بشأن وضع ترتيبات أمنية دولية، لم يحرز أي تقدم في سبيل تحقيق تلك الغاية. فحتى بعثة الاتحاد الأوروبي للرصد، وهي بعثة مدنية غير مسلحة تعمل بفعالية في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة الجورجية، غير مسموح لها بدخول المناطق التي تحتلها روسيا بصورة غير مشروعة.

وقبل شهر واحد، احتجزت السلطة القائمة بالاحتلال مشردا داخليا من جورجيا – هو أرشيل تاتوناشفيلي – لعبوره خط الاحتلال وقتلته في منطقة تسخينفالي، ولا يزال الجاني طليقا. وقبل ذلك، قُتل مشرد داخلي آخر – هو غيغا أوتخوزوريا – على خط الاحتلال في منطقة أبخازيا. ومرة أخرى، لا يزال الجاني طليقا. ولا يُسمح لمئات الآلاف من المشردين داخليا بالعودة إلى ديارهم، ومن يعيشون هناك يخضعون لتمييز كامل ولا يتمتعون بالحقوق الأساسية.

ويقودني ذلك إلى التشديد على الصلة الهامة بين العدالة والحفاظ على السلام. فالعدالة والسلام مرتبطان ارتباطا وثيقا. ومن المستحيل عمليا إيجاد فرص لتحقيق السلام الدائم والمستدام من دون معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في العدالة. ولذلك، أود الإعراب عن التزام جورجيا القوي والمستمر بالقواعد والمبادئ الدولية لحل النزاعات.

ونحن ممتنون للدعم القوي والثابت من جانب كل أعضاء الأمم المتحدة تقريبا فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بين روسيا وجورجيا، استنادا إلى القانون الدولي واحترام سلامة جورجيا الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ويحدونا الأمل في أن يدعو أعضاء الجمعية العامة روسيا باستمرار إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية وإلى تهيئة بيئة تفضي إلى حل النزاع على أساس القواعد الدولية.

وعلى الرغم من ذلك المأزق، ينبغي لنا ألا نتخلى عن تلك القضية، بل أن نبذل كل الجهود لإيجاد حلول لتلبية احتياجات السكان الذين يعيشون داخل تلك المناطق من أجل تحمل مسؤوليتنا المشتركة بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ولذلك، تواصل حكومة جورجيا، على الرغم من كل الاستفزازات والعوائق في طريقها، اتخاذ إجراءات جريئة، في إطار سياستها القائمة على الانخراط والمصالحة، بهدف بناء الثقة وتحسين الروابط الاقتصادية وتشجيع الاتصالات بين الناس بعضهم بعضا عبر خطوط التقسيم.

أعلنت حكومة جورجيا خلال هذا الشهر، عن مبادرة سلام رئيسية، تسمى ”خطوة نحو مستقبل أفضل“، للتقريب بين المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق أبخازيا وتسخينفالي وخارجها، وتعاونها معا. وتتضمن الحزمة التشريعية الشاملة ثلاثة اتجاهات رئيسية.

أولا، نرغب في تعزيز وتبسيط التجارة على طول الخط الفاصل من خلال دعم مشاريع الأعمال الفردية والمشتركة. ثانيا، نرغب في إتاحة فرص للوصول إلى التعليم الجيد وتبسيط الوصول إلى التعليم على جميع المستويات. إن الشباب هو محور سياسة المشاركة لدينا، لأن الشباب على جانبي الخط الفاصل هم الذين سيعيشون معا في جورجيا موحدة والمشاركة في إعادة بناء البلد. ثالثا، نود أن نبسط إمكانية وصول الأشخاص الذين يعيشون في المنطقتين إلى الفوائد المتاحة لمواطني جورجيا نتيجة لتنمية البلد، بما في ذلك التكامل الأوروبي، وتحرير التأشيرات والتجارة الحرة، من بين أمور أخرى.

وتلك مبادرة طموحة تسعى إليها حكومة جورجيا دون أي تسييس. ونحن نقدر الدعم الذي أعرب عنه المجتمع الدولي لهذا المسعى، ونأمل أن نرى المشاركة النشطة لأعضاء الجمعية العامة في هذه العملية.

أخيرا، إسمحوا لي أن أشيد بجميع أفراد حفظ السلام الذين يخاطرون بحياتهم في جميع أنحاء العالم. وتسهم جورجيا في جهود حفظ السلام العالمية، كونها إحدى أكبر المساهمين في بعثة الدعم الحاسمة في أفغانستان، فضلا عن دعم بعثات الاتحاد الأوروبي في وسط أفريقيا ومالي. وننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لأن هذه هي الأداة الحيوية للأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لدولة السيدة ماريا بيتشينوفيتش بوريتش، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية كرواتيا.

السيدة بوريتش (كرواتيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إسمحوا لي أن أعرب عن عميق تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام والمناسب من حيث التوقيت. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707).

تؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أضيف عدة ملاحظات تتعلق بوجهة نظرنا الوطنية.

إن بناء السلام يمثل أحد أهم التحديات المعقدة في العلاقات الدولية المعاصرة، التي تعاني من عدم الاستقرار المتزايد والصراعات الإقليمية والحروب الأهلية ومعاناة الملايين من المدنيين. ومن أجل التصدي لهذه المشاكل على نحو سليم، يلزم التركيز المتوازي على الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية والبيئية وحقوق الإنسان. ولا يمكن لأي بلد أو منظمة دولية مواجهة تلك التحديات بمفردها ؛ ولا يمكن القيام بذلكإلا من خلال الجهود المتضافرة لجميع أصحاب المصلحة.

وفي هذا السياق، نقدر ونرحب بشدة بمقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام في مجال السلام والأمن بهدف تحقيق

المزيد من الكفاءة على أرض الواقع، وزيادة التآزر بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يشكل استعراض منظومة بناء السلام بشكل منتظم منصة مفيدة للغاية. ونشجع الأمين العام على مواصلة عمله فيما يتعلق بعمليات إصلاح الأمم المتحدة. إن مهمتنا هي تمكين جهوده من خلال دعمنا الملموس لها، وكذلك لإبقاء هذا الموضوع في صدارة جدول أعمالنا الجماعي في المستقبل.

وبوصف كرواتيا ضحية للعدوان خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فقد اكتسبت فهما عميقا ومعرفة مباشرة لبناء السلام والانتعاش بعد الحرب، ونحن على أهبة الاستعداد لتقاسم تلك التجربة القيمة. وفي إطار جدول أعمال الأمم المتحدة، يظل موضوع اليوم من المبادئ الأساسية لكرواتيا. وقد كانت رئاستنا للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٣ مجرد مثال من بين العديد من الأمثلة على المشاركة الكرواتية النشطة.

وغالباً ما يكون الحفاظ على السلام صعباً بقدر صعوبة تحقيقه. إننا نعرف جيدا أن غياب النزاعلا يعني دائما أن السلام قد تحقق. وفي هذه العملية الشديدة التعقيد، والتي عادة ما تتكشف أمام تحديات اجتماعية واقتصادية وقانونية لا ترحم، لا توجد حلول واحدة تناسب الجميع. إن النُهج المرنة والمصممة خصيصا، على أساس الخبرة والفهم الدقيق لحالة من الحالات، هي الطريقة المثلى للمضي قدماً. وعلى أساس هذه الخلفية، نؤيد بقوة تحسين قدرات جمع البيانات وتحليلها داخل الأمانة العامة.

ويتعين أن تحظى الأطراف الفاعلة في مجال التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان والعدالة باهتمام مماثل وهي تقوم بأدوارها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا غنى عنها في كثير من الأحيان. وهناك حاجة قبل كل شيء إلى تأمين إطار مالي مناسب، لا سيما خلال الفترة الانتقالية الهشة بين الحرب والسلام الدائم.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أبدا أنه، كما ورد في تقرير الأمين العام ”يعيش ما يقرب من نصف جميع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في بلدان متأثرة بالنزاعات والهشاشة“ (A/72/707، الفقرة ٣٩). ومن المؤسف أن احتمال ارتفاع هذا الرقم أمر قاتم بشكل محبط.

وترحب كرواتيا بالنهج الذي اقترحه فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، في التركيز على الوقاية. وينبغي أن يهدف بناء السلام إلى منع الأطراف من الانزلاق إلى النزاعوعودة النزاعالمسلح. ويمكن أن يوفر لنا نظام وقائي متين جميع الموارد المختلفة، التي يمكن استثمارها بدورها في تحسين الظروف المعيشية لسكان العالم، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

والواقع أن أهداف التنمية المستدامة تمثل لبنات لبناء السلام واستدامته. وهنا، أشير بشكل خاص إلى الهدف ١٦، بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية. فإذا استخدمنا ذلك الهدف ليس فقط كمجموعة من الغايات المحددة، ولكن أيضًا كمصدر إلهام لإضافة بُعد جديد لأهداف التنمية المستدامة الأخرى، فلن نجد سوى المزيد من الوضوح ومسارًا نحو القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات، وتحقيق السلام المستدام.

وكثيرا ما شهدنا النتائج المروعة لعدم وجود رد فعل مناسب وفي الوقت المناسب من جانب المجتمع الدولي لأزمات معينة. كما تشهد تجربتنا الوطنية الخاصة بنا على ذلك. إن الفهم العميق لجذور الأزمات، والقدرة على قراءة علامات الإنذار المبكر، والاستعداد للعمل بشكل وقائي بدون تردد، تشكل كلها جوهر الموضوع. إن إطالة أمد الخلافات والمظالم التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن، يمكن أن يؤدي في الغالب إلى ظهور معاناة وظلم جديدين، وفي نهاية المطاف إلى عودة ظهور المزيد من أعمال العنف. وفي الحقيقة، لا يمكن وأد النزاعات، من خلال مجرد وأد المشاكل. ويتعين على الأطراف

المتصارعة، حل خلافاتها بشكل مفتوح وبطريقة مفتوحة، في حين أن الحلول النصفية ليست حلولاً وإنما مجرد مبررات للتأجيل أو تجنب اتخاذ القرارات الصعبة.

وفي نهاية المطاف، فإن القواسم المشتركة والاحتياجات اليومية للناس هي ما يجب أن يوضع موضع التركيز، لأنها غالباً ما تكون المكونات الرئيسية للنجاح في إعادة البناء بعد انتهاء النزاع، وذلك ينطبق بشكل أكبر على عمليات المصالحة الإقليمية، الأمر الذي يعني إيجاد سبل لبناء الجسور لا الجدران، والشمول لا الاستبعاد، والاندماج بدلاً من الانفصال، والتقاسم والاستثمار مقابل التقسيم والاستغلال.

وتستمر عملية العولمة بسرعة في إعادة تشكيل العالم الذي نعيش فيه. وإلى جانب العديد من الفوائد، نشأ عنها أيضاً العديد من التحديات والانقسامات الجديدة فيما بين الدول وداخلها. ومع ذلك، ترى كرواتيا أن أهمية تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني ومسؤولية البلدان الأساسية لا يمكن التشديد عليها بما فيه الكفاية.

إن سياسات تزويد الناس بالتأمين الصحي، وبيئة نظيفة مأمونة، وفرصة للحصول على العمل اللائق، والتعليم، والهياكل الأساسية الحديثة والترابط، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، جميعها تملك قيمة إضافية في الحد بشكل كبير من مخاطر الميول العنيفة داخل المجتمعات والدول وفيما بينها. وعلاوة على ذلك، فإننا نرى أيضاً أن جميع فئات المجتمع ينبغي أن تشارك في وضعها. إن لدور المرأة والشباب في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار أهمية بالغة أيضاً.

وعلى الصعيد العالمي، للأمم المتحدة دور قيادي حاسم عبر ركائزها الثلاث. لقد أثبتت الأمم المتحدة، على مدى أكثر من سبعة عقود من وجودها، قدرتها على الإصلاح من أجل مواجهة التحديات الجديدة. ونحن في خضم جولة جديدة شاملة من الإصلاحات الضرورية من أجل جعل الأمم المتحدة ملائمة للقرن الحادي والعشرين. وهذه الإصلاحات ليست في مجال السلام والأمن وحسب، بما في ذلك عمليات حفظ السلام – وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الأمين العام لعمله من أجل مبادرة حفظ السلام – ولكنها لا غنى عنها أيضاً في آليات التنمية وفي الإدارة. إن المهمة التي تنتظرنا هائلة، لأن تلك العمليات معقدة للغاية وتتطلب أوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء، ولكنها الحل الوحيد.

وأخيراً، وعلى النحو الوارد في مشروع القرار A/72/L.49، الذي سيُعتمد غداً، نُقدّر توصيات الأمين العام ونحن على استعداد لمزيد من مناقشتها. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من تحقيق تقدم كبير في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، ونتطلع إلى إجراء مناقشة معمّقة بشأن استعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠٢٠. وفي هذا السياق، علينا ألا نتوانى في تصميمنا على تحسين قدراتنا على بناء السلام والحفاظ على السلام، حتى يتسنى لها التكيف مع التحديات القديمة والجديدة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خورخي آرياسا، وزير سلطة الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد آرياسا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): في مثل هذا اليوم قبل ٦٣ عاماً، عُقد مؤتمر بين البلدان الأفريقية والآسيوية في باندونغ بإندونيسيا واختتم أعماله. وشهد ذلك المؤتمر ولادة حركة بلدان عدم الانحياز. وبعد ذلك بـ ٦٣ سنة، لا تزال المبادئ الأساسية الثلاثة التي تم الاتفاق عليها في باندونغ سائدة – وهي احترام القانون الدولي، وتعددية الأطراف، وبناء السلام. ولذلك، تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية ورئيسها نيكولاس مادورو موروس بالتكلّم باسم الدول الأعضاء الـ ١٢٠ في حركة بلدان عدم الانحياز.

وأودّ أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع في غاية الأهمية لحركتنا، الذي ما فتئت تعمل دون كلل لتعزيز دورها كقوة مناوئة للحرب ومحبة للسلام.

وعلاوة على ذلك، تغتنم الدول الأعضاء في الحركة هذه الفرصة لتُثني على الشفافية والشمولية التي أدار بها الممثلان الدائمان لبنغلاديش وليتوانيا، بصفتهما الميسّرين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية لمشروع القرار A/72/L.49، عملية التفاوض بشأن هذا النص، الذي حظي بالمشاركة النشطة والروح البناءة لحركتنا، تحت القيادة الصلبة لوفد كينيا.

إننا نعيش في عالم يواجه التهديدات الناشئة المتعددة والمعقدة، فضلاً عن التحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نعتقد أنه ينبغي دائما التصدي له من خلال تعددية الأطراف، في إطار القانون الدولي. إن أحد الأهداف الأساسية لحركتنا هو اعتماد تدابير فعالة لقمع أعمال العدوان وغيرها من انتهاكات السلام، بهدف الدفاع عن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والنهوض بها وكفالتها، على نحو لا يُعرّض قط السلم والأمن الدوليين للخطر، ناهيكم عن العدالة. ولذلك نعتقد بوجوب أن يظل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما وتحقيقهما وصونهما أولوية رئيسية على جدول أعمال الأمم المتحدة، وهذا هو السبب في أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يدخر جهداً في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

لذا فإن منع نشوب النزاعات أو استمرارها أو تكرارها هو مسؤولية تضامنية. ولكن الأهم من كل هذا هو المسؤولية الوطنية التي يمكن أن تستفيد أحياناً من المساعدة الموضوعية والمحايدة والدعم الذي بإمكان الأمم المتحدة تقديمه، عند الطلب، وبالشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى، حسب الاقتضاء.

وعلاوة على ذلك، تدرك حركة عدم الانحياز أن هناك العديد من الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لضمان صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية. ونشدد على أهمية استخدام هذه الأدوات بحسن نية وليس بوصفها أدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ونشدد أيضاً على ضرورة إدراج وإشراك جميع قطاعات المجتمع في عمليات السلام، بما في ذلك، كما قال الأمين العام، النساء والشباب الذين يؤدّون دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في جهود حفظ السلام وبنائه وفي بناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود. إن التكامل أمر أساسي لتحقيق التقدم في عمليات بناء السلام وأهدافه الوطنية، بغرض ضمان أخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع في الاعتبار.

وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة مجدداً التزامها بتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقاً لأحكام المادة الثانية والفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي في مجموعهما، من أجل الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والنزاع المسلح، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور الأمم المتحدة في التسوية السلمية للمنازعات، ومنع نشوب النزاعات وحلها، وتعزيز الثقة، وتحقيق المصالحة الوطنية، وبناء السلام، وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وفي ذلك الصدد، علينا أن نلاحظ أنه خلال الاجتماع الوزاري الثامن عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي انعقد قبل بضعة أيام في باكو، في جمهورية أذربيجان، شدّد وزراء الحركة على وجوب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بطريقة متسقة ومخططة جيدا ومنسقة وشاملة، جنبا إلى جنب مع الآليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية.

شدد الوزراء أيضاً على ضرورة أن تولي الأمم المتحدة الاعتبار الواجب للطريقة التي يمكن بها الاضطلاع بهذه الجهود منذ المراحل المبكرة لتدخل الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ومواصلة تلك الجهود من دون انقطاع بعد مغادرة عمليات حفظ السلام، بغية ضمان الانتقال السلس إلى مرحلة السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة؛ وفي ذلك السياق، شددوا على ضرورة تحسين جوانب التآزر بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في إحلال السلام المستدام.

إن موقفنا ينطوي على أهمية كبيرة، إذا ما أخذنا في الحسبان، أن الأسباب الهيكلية للنزاعات، في معظم الحالات، تشمل الفقر والجوع والإجحاف، بما فيها تلك المتصلة بالمسائل الجنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والظلم وانعدام فرص العمل وعدم الحصول على التعليم، وانعدام المساءلة وسوء إدارة الموارد الطبيعية. وكلها عناصر أساسية في الهدف والعملية الشاملين للحفاظ بفعالية على السلام.

لقد أحاطت حركة بلدان عدم الانحياز علما بتركيز الأمين العام على تعزيز العلاقة بين الأنشطة السياسية للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام المنتشرة في الميدان. وما من ثمة ضرورة المبالغة في الحاجة إلى كسر طوق التقوقع داخل المنظمة، بما في ذلك ما يتعلق بضمان أن تكون ولايات وعمليات حفظ السلام وبناء السلام موزونة جيدا في السياق الأوسع للأهداف السياسية والإنمائية من أجل المحافظة على السلام.

من الجهة الأخرى، تحيط الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز علما أيضا بالجهود التي يبذلها الأمين العام للجمع بين مقترحاته الإصلاحية من أجل السلام والتنمية والإدارة الداخلية بطريقة متسقة. ولقد أحطنا علما أيضا بمقترحاته المحددة بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك مكتب دعم بناء السلام، كي تكون بمثابة نقطة انطلاق لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام.

نرحب أيضا بمقترحاته بشأن تعزيز الموارد المستدامة والتنبؤ بها على نحو يتماشى مع النهج الفعال للأمم المتحدة وأنشطتها في مجال بناء السلام والحفاظ عليه. ويحدونا الأمل في الحفاظ على الزخم الذي نشأ في هذه المناسبة وإجراء مزيد من المناقشات المتعمقة بشأن هذه المقترحات والتوصيات، بما في ذلك متابعتها وتنفيذها، في سياق الإعداد لاستعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠٢٠.

في الختام، تشدد حركة بلدان عدم الانحياز على أنه لا تنمية بدون إحلال السلام، ولا سلام بدون تنمية. ولذلك، يجب أن نعمل معا، ونضاعف جهودنا ونقوم بتحسين جوانب التآزر بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، حسب الاقتضاء، من أجل تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الحفاظ على السلام. ومن شأن ذلك أن يكون أمرا أساسيا من حيث الوفاء بالالتزامات التي قطعها رؤساء دولنا وحكوماتنا عندما اعتمدوا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تسعى، في جملة أمور، إلى تعزيز السلام على الصعيد العالمي. إن حركة بلدان عدم الانحياز ملتزمة بشكل أساسي بصون بناء السلام والحفاظ عليه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مولود جاويش أوغلو، وزير خارجية تركيا.

السيد جاويش أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة المكونة من المكسيك، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا، وأستراليا (مجموعة ميكتا).

إن بلدان مجموعة ميكتا بوصفها نصيرة قوية للحفاظ على السلام وأعضاء في مجموعة أصدقاء السلام، ملتزمة بمواصلة تعزيز هذا النهج الذي يمثل تحولا نموذجيا داخل منظومة الأمم المتحدة. فالقرارين المماثلين بشأن الحفاظ على السلام اللذين

اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن (القرار ٢٦٢/٧٠) وقرار مجلس الأمن (٢٢٨٢ (٢٠١٦)) يمدان الأمم المتحدة بالتوجيه الاستراتيجي اللازم للتنفيذ. ولئن أحرز بعض التقدم، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد.

نرحب بتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707)، وكذلك بالتوصيات والخيارات المطروحة، ونحيط علما بصلتها بمقترحاته الإصلاحية ورؤيته الواسعة. إن الحفاظ على السلام كما ورد في التقرير، مهمة يجب أن يضطلع بها بالكامل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بصورة جماعية وشاملة. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق الحكومات والسلطات الوطنية، في المقام الأول، المسؤولية المتعلقة بالأولويات والاستراتيجيات والأنشطة. ونشيد بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على إنجازاتها وما حققته من تقدم التي أدت إلى إدخال تحسينات حقيقية. وتشمل الأمثلة على ذلك التخطيط الاستراتيجي المتسق في سياقات البعثات والدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام.

وتود مجموعة ميكتا أن تبرز الدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام. ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لزيادة الدور الذي تضطلع به المرأة في صنع القرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها. ونرحب بقيادة الأمين العام والتزامه بهذه المسألة، وندعم رؤيته بقوة.

إن دعم مشروع القرار الإجرائي الجديد (A/72/L.49) بشأن الحفاظ على السلام يبرز بكل وضوح توقعات الدول الأعضاء بأن تنهض بهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها بعناصر هذه المسألة التي يمكن بالفعل تنفيذها من دون تأخير. وتتطلع بلدان مجموعة ميكتا أيضا إلى مواصلة الانخراط في عناصر هذه المسألة التي تتطلب قيام الدول الأعضاء بالمزيد من مناقشتها واتخاذ الخطوات بشأنها. وتدعم بلدان مجموعة ميكتا دعما تاما مواصلة العمل للحفاظ على السلام.

أود الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

تدور العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم. وهناك الكثير من المعاناة البشرية. ولا يمكننا الاستمرار في تصريف أعمالنا كالمعتاد، فقد حان وقت العمل الملموس. ونحن نوافق نوعا ما على المعايير الأساسية وهي: من الضروري معالجة الأسباب الجذرية، إذ يساعدنا في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذا كنا لا نستطيع منع نشوب الأزمات، علينا أن نتدخل في المراحل الأولى. ونحن بحاجة إلى الملكية الوطنية والإقليمية لتسوية النزاعات. ونحن بحاجة إلى استخدام الوساطة على نحو أوسع وأنجع. ويجب أن تكون استجاباتنا مصممة خصيصا لكل حالة، لأن اتباع نهج واحد في جميع الحالات لا يمكن أن يتكلل بالنجاح. إن توصيات الأمين العام في تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام تتسم بأهمية خاصة.

لذلك، نعرف تلك المبادئ. ولدينا أيضا أدوات أخرى. إنها لا ترتقي إلى درجة الكمال، لكننا نعرف كيفية استخدامها. ومع ذلك، لم يحالفنا النجاح بعد. لماذا؟ يعزى ذلك، في معظم الأحيان، إلى انتقائية المجتمع الدولي في استجاباته.

عندما يستخدم نظام الأسد الأسلحة الكيميائية لقتل النساء والأطفال نتفاعل جميعا. وهذا نهج جيد. وعندما يستعمل نظام الأسد الأسلحة التقليدية لقتل النساء والأطفال، يظل معظم المجتمع الدولي صامتا. وهذا خطأ. وعندما توافق البلدان التي يتألف منها الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، يصبح كل شيء على ما يرام، ويمكننا إنفاذ القانون الدولي. وعندما لا توافق تلك البلدان، يتعطل النظام الدولي. يمكننا بكل بساطة أن نتغافل عن القانون الدولي. وعندما يقتل تنظيم داعش المدنيين الأبرياء، نتفاعل جميعنا. وهذا هو الصواب بعينه.

وعندما تقتل منظمة فتح الله غولن الإرهابية ومنظمة حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري أو وحدات حماية الشعب الكردية المدنيين الأبرياء، تختار بعض

البلدان تجاهل ذلك، لأن تلك المنظمات الإرهابية قد تكون مفيدة لها في أماكن أخرى. وعندما يكون هناك هجوم إرهابي على عاصمة غربية، نرى ذلك في العناوين الرئيسية. وعندما يشن هجوم إرهابي في الشرق الأوسط أو في أفريقيا، فإننا لا نسمع عنه. هل الحياة البشرية أكثر قيمة في مناطق معينة؟

إن هذا، للأسف، هو عصر النفاق. وهناك شيء واحد واضح: لا يمكننا بناء عالم أفضل على معايير مزدوجة. وعلينا أن نتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق العدالة والرخاء، وقبل كل شيء، السلام. إننا بحاجة إلى تحول نمطي. لنرتب بيتنا أولا – ولنبدأ بالأمم المتحدة. فإصلاح الأمم المتحدة اليوم، أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومبادرة الأمين العام للإصلاح حسنة التوقيت وملائمة. فيمكن لهذا الجهد أن يعالج بعض المشاكل، ونحن نؤيده.

ولكن لا شيء يمكن أن يكون كافيا ما دام مجلس الأمن مختلا وظيفيا. إن العالم أكبر من خمسة بلدان، ولكن مجلس الأمن بشكله الحالي لا يتعدى الأعضاء الدائمين الخمسة. فمجلس الأمن يؤدي وظيفته فقط عندما يناسب جدول أعماله مصالح الدول الدائمة العضوية. ومن المفترض بالمجلس إحلال السلام ومنع المذابح، ولكن حق النقض يمنع المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته. فإذا أردنا حقا بناء السلام والحفاظ عليه، يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر شفافية وأكثر شمولا وذا صلة أكثر من الناحية السياسية وأكثر ديمقراطية.

إننا نرحب بمشروع القرار الذي سيتم اعتماده. وستواصل تركيا الإسهام في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار، ولكننا جميعا بحاجة إلى أن نرى بيانا بالعمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نيفين ميميكا، مفوض التعاون الدولي والتنمية بالاتحاد الأوروبي.

السيد ميميكا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى معلما بارزا في جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز عمل الأمم المتحدة في بناء السلام والحفاظ على السلام. ونحن نرحب برؤية الأمين العام – على النحو المبين في تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707) عملا بقراري ٢٠١٦ التوأم، قرار الجمعية العامة وقرار مجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام (القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))– المدفوع بالسعي إلى تحقيق السلام بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، مع إحداث تأثير أكبر. ونود أن نرى استمرار تلك الجهود عبر هذا الاجتماع الرفيع المستوى وما بعده، على النحو المبين في مشروع القرار A/72/L.49 المنتظر اعتماده بتوافق الآراء، ونعرب عن تصميمنا على مواصلة تنفيذ هذه الأهداف وأن نمهد الطريق إلى الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام، المقرر أن يجرى في عام ٢٠٢٠.

والحفاظ على السلام هو مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمجتمعات، وينبغي أن ينساب من خلال ركائز الأمم المتحدة الثلاث جميعها، أي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويشجعنا التقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك عن طريق الأنشطة المتنوعة للجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، الذي يضطلع بدور محوري في إدماج الإجراءات المشتركة بين الركائز في الأمم المتحدة، ويستحق الاهتمام والدعم المستمر من جميع الدول الأعضاء.

فالحفاظ على السلام يوفر إطارا قيما لرسم خطط إصلاح الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن والإدارة والتنمية في مجموعة متماسكة يعزز بعضها بعضا. وهو سيتطلب الاستفادة الكاملة من الأدوات السياسية المتاحة للأمم المتحدة، بما في ذلك استخدام الدبلوماسية الوقائية والوساطة. إن عملية بناء السلام والحفاظ عليه مرتبطة، بحكم طبيعتها، بالحكم الديمقراطي وسيادة القانون والعمل في سياق التسويات السياسية الشاملة.

وكما أشار الأمين العام، يكمن التركيز على حقوق الإنسان في صميم منع نشوب النزاعات، الذي يجب أن يكون أولويتنا القصوى. كما أن الحفاظ على السلام يتطلب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها. وتشكل التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز القدرة على الصمود كذلك جوهر منع نشوب النزاعات. إن الاتحاد الأوروبي حريص على مواصلة توثيق التعاون وتبادل أفضل الممارسات مع الشركاء المتعددي الأطراف. وتعاوننا مع الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن تقييم الانتعاش وبناء السلام في عدد من البلدان الخارجة من النزاعات واعد.

ونحن نشدد على الحاجة إلى تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والضعف، الاستبعاد والنزاع العنيف، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة للجميع. وكذلك نود أن نرى المزيد من تعزيز الربط بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام، ونؤكد على الدور الهام الذي يضطلع به المنسق المقيم في ذلك الصدد.

ويشكل تعزيز الاتساق والتنسيق أحد الخيوط الذهبية للاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي التي اعتمدت في العام ٢٠١٦. وقد اعتمدنا، العام الماضي، نهجا استراتيجيا تجاه القدرة على الصمود في العمل الخارجي. وعلاوة على ذلك، فإن توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية سيسهم في بناء قدرة الأفراد والمجتمعات والدول على الصمود.

ويوفر نهج الاتحاد الأوروبي المتكامل الإطار لمشاركة أكثر شمولا في النزاعات والأزمات الخارجية من أجل تعزيز الأمن البشري. وهو يشمل تسوية النزاعات والوساطة، ويشدد على أهمية الملكية المحلية وشمول واستدامة الإجراءات من خلال الانخراط مع السلطات الوطنية والمحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. كما إنه يشدد على الحاجة إلى نهج قوي متعدد الأطراف.

إننا نرحب باستمرار التركيز على تمكين المرأة والشباب والعلاقة بين بناء السلام الشامل والمشاركة على مستوى المجتمعات المحلية.

كما نشدد على الحاجة إلى العمل عن كثب مع الشركاء الدوليين والإقليميين الرئيسيين. والشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي مهمة بشكل خاص لكفالة أن يجلب كل منهما مزاياه النسبية إلى السلام المستدام، الأمر الذي تبينه كذلك الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنونة ”سبل تحقيق السلام“.

فالسلام هو القيمة الأساسية والغرض من الأمم المتحدة. إن ميثاق الأمم المتحدة يشجعنا على اتخاذ تدابير مشتركة فعالة وعلى تحقيق تعاون دولي من أجل تدعيم السلم العالمي. وقد قصد من الأمم المتحدة أن تكون مركزا لتنسيق أعمال الأمم في سبيل إدراك هذه الغايات المشتركة. ويرحب الاتحاد الأوروبي، بوصفه مؤيدا قويا لتعددية الأطراف، بطموح الأمم المتحدة في قيادة الطريق في انخراطنا المشترك لبناء السلام وإدامته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ومنع

وإزالة التهديدات المحدقة بالسلام سبب وجود المنظمة. ولذلك، فإن للتركيز المتجدد على بناء السلام والحفاظ على السلام أهمية خاصة في ضوء التوترات التي نواجهها حاليا، لا سيما في منطقتنا، التي عانت أشد المعاناة من الصراعات والأزمات التي طال أمدها.

ويقتضي منع نشوب النزاعات في منطقتنا التركيز على أسبابها الجذرية، بما في ذلك آفات الاحتلال والتدخل الأجنبي والتطرف التي يعزز بعضها بعضا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترويج لأوهام الهيمنة أو محاولة تحقيق الأمن على حساب انعدام الأمن لدى الآخرين من خلال الاستبعاد وتشكيل التكتلات، يؤدى دائما إلى التوتر والنزاع، مما يقود إلى حالات متنوعة من سباقات التسلح المدمرة.

ولذلك، من المهم للغاية أن ننتقل الآن إلى نموذج جديد قائم على توحيد قوانا لإنشاء منطقة قوية، بدلاً من سعي كل واحد منا إلى أن يكون الأقوى في منطقتنا. ويعني ذلك التحول من تشكيل التكتلات الأمنية إلى القبول بالربط الشبكي في مجال الأمن، على أن يقوم ذلك على احترام مصالح جميع أصحاب المصلحة، كبيرهم وصغيرهم، فضلا عن اتباع نهج مفيد للجميع. وفي العالم المترابط الحالي، لا يمكن ضمان أمن أي بلد على حساب انعدام الأمن في بلد آخر.

وتعتقد إيران أنه يتحتم الابتعاد عن نموذج المُحصلة الصفرية الحالي، والمتمثل في السعي إلى الهيمنة والإقصاء الإقليميين في جوارنا المباشر، الذي شهد حروبا مدمرة في العقود الأربعة الماضية. ونطلب من الجميع الانضمام إلى جهودنا لتعزيز أهداف بناء منطقة قوية، وكذلك الربط الشبكي في مجال الأمن.

وتتطلب خطة تحويلية كهذه قبول واحترام مجموعة من المبادئ المشتركة، مقترنة بتدابير لبناء الثقة. ولتحقيق ذلك، اقترحنا إنشاء منتدى حوار إقليمي في منطقة الخليج الفارسي للتغلب على التحدي المتمثل في بناء السلام والحفاظ عليه في منطقتنا. وندعو جيراننا في هذا الممر المائي الاستراتيجي المضطرب، الذي شهد الكثير جدا من الحروب، إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى. ونتوقع أن تساعد الأمم المتحدة في هذه العملية من خلال الترتيبات المتوخاة قبل حوالي ٣٠ عاما، كما ترد في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧)، ولكنها لم تُنفذ قط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هايكو ماس، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا.

السيد ماس (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد اجتماع اليوم، الذي لم يكن من الممكن أن يُعقد في وقت أفضل من هذا التوقيت.

يواجه المجتمع الدولي العديد من الصراعات والمشاكل. وكلنا نعرف أهمها: تغير المناخ والتهجير القسري والهجرة والإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر. كما أننا نشهد فجوة متنامية بين أولئك الذين يدعمون الانفتاح والتسامح وبين أولئك الذين يدعون إلى العزلة والعودة إلى النزعة القومية. وهناك أيضا فجوة بين أولئك الذين يؤمنون بفوائد التعاون الدولي القائم على القواعد وبين أولئك الذين يسعون إلى المواجهة ويرفضون بقوة تقديم تنازلات على الساحة العالمية. ونادراً ما كانت المنافسة على التحكم في النظام العالمي شديدة للغاية كما هي الآن، أو كانت الحاجة إلى العمل معاً بشكل وثيق كبيرة بهذه الدرجة.

إن السلوك اللاإنساني لنظام الأسد هو اعتداء على القيم الأساسية للمجتمع الدولي. ويجب ألا نغض الطرف عن ذلك. ولا يمكن أن تمر انتهاكات القانون الدولي الإنساني الأساسي دون عقاب، ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

ويشكل الجمود في مجلس الأمن تحديا خطيرا لقدرة المجتمع الدولي على العمل. وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى إعادة

التفكير في نهجنا المستقبلي. ويتعين أن نسعى إلى الحوار بدلاً من المواجهة. ويجب أن نستثمر في نزع السلاح بدلا من إعادة التسلح. ويجب أن نركز على الوقاية بدلاً من التدخل.

ويجب على المجتمع الدولي أن يثبت القدرة على التصرف في جميع مراحل النزاع، من منع نشوب النزاعات وتسويتها إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع وتحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكننا الانتظار حتى تتصدر النزاعات عناوين الصحف ثم نشرع في معالجتها. وعلاوة على ذلك، يجب ألا نفقد تركيزنا بسرعة، ناهيك عن القبول بحالة النزاعات المجمدة. ونحن بحاجة إلى أن نكون حازمين في بحثنا عن حلول سياسية. ولكن الأهم من ذلك، أننا بحاجة إلى أن يحمل جميع المعنيين، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، المسؤولية السياسية. واسمحوا لي أن أعطي مثالا واحدا فقط.

إن المجتمع الدولي نشيط في منطقة الساحل، حيث يدير مجموعة واسعة من بعثات السلام والتدريب ويوفر الدعم في مجال إدارة الحدود والمعونة الإنسانية. ومع ذلك، لن تنجح تلك التدابير إلا إذا أمكن كفالة تحقيق عمليات السلام والمصالحة الضرورية لنتائج مقبولة للجميع.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن صون وتعزيز النظام القائم على القواعد، والذي توجد الأمم المتحدة في صميمه، يشكل أفضل سبيل لإحلال السلام. ولهذا السبب، تؤيد ألمانيا بقوة هدف الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي يرمي إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية مع التركيز على الوقاية.

يتعين تمويل سياسة السلام العصرية بطريقة صحيحة. فاتباع بعثات حفظ السلام التي تتكلف البلايين بخطط لبناء السلام تفتقر إلى التمويل أمر لا يحقق الكفاءة. ولهذا السبب، استجبنا لدعوة الأمين العام الرامية إلى إحداث قفزة نوعية. وزادت ألمانيا ميزانيتها لمنع نشوب الأزمات وتحقيق الاستقرار وتقديم المساعدة الإنسانية أكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٢,٥ بليون يورو في عام ٢٠١٧. وكنا ثاني أكبر مانح لصندوق بناء السلام في العام الماضي، وسنقدم مساهمة كبيرة أخرى في هذا العام. وندعو الآخرين إلى الاضطلاع بدورهم.

وتشجع ألمانيا الوقاية ووضع تعريف بعيد المدى للأمن. وتدرك ألمانيا العمل اللازم لإنجاز العمليات الانتقالية الصعبة من حفظ السلام إلى بنائه، وتؤيد بنشاط التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وسنواصل العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إعداد سياسة تطلعية وعصرية لتحقيق السلام: وهو أمر ندين به للأجيال المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيستور فرانسيسكو بوبوليشيو باردايلس، وزير خارجية بيرو.

السيد بوبوليشيو باردااليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بيرو بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لتبادل الآراء والخبرات بشأن بناء السلام والحفاظ عليه ولتعزيز أعمال الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء تحقيقاً لتلك الأهداف.

تولى السيد بيريرا (سري لانكا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

إن رؤية بيرو بشأن كيفية منع نشوب النزاعات ومعالجتها، والتي تتزايد حالياً في جميع أنحاء العالم، تتماشى تماماً مع مفهوم السلام المستدام، المعرَّف بأنه أحد الأهداف العامة وعملية دائمة في قرارين مضمونهما متطابق اتخذتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن في ٢٠١٦ (القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)).

وفي ذلك الصدد، نرى أن من الضروري إدراج النموذج الجديد في عمل منظومة الأمم المتحدة في الميدان. ويعني ذلك أن نفهم أن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور

مترابطة يعزز كل منها الآخر. وعلى وجه الخصوص، يعني زيادة الاستثمار في أنشطة الوقاية وإيلاء مزيد من الاهتمام للأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات الإنسانية. ولذلك فإننا نرحب بما يبذل بالفعل من جهود في العديد من البلدان المتضررة من النزاعات، بمساعدة من الجهات الفاعلة الوطنية وبدعم من المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية، من أجل تحقيق الرؤية الشاملة والمتعددة الأبعاد اللازمة لتوطيد السلام وصونه.

وتتفق هذه الأولوية مع تجربتنا. وفي الآونة الأخيرة، واجهت بيرو الإرهاب بفعالية وأثبتت نفسها كبلد ينعم بالسلام والاستقرار. ويرجع الفضل في ذلك لتوافق وطني واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى تعزيز مؤسساتنا، واحترام سيادة القانون، وتعزيز الحوكمة الديمقراطية والتنمية، ومكافحة الفقر وعدم المساواة.

لذا تناقص، في العقود الأخيرة، عدد سكان بيرو الذين يعيشون في الفقر، وكانوا عرضة بوجه خاص للعنف الناجم عن الإرهاب، من أكثر من نصف عدد السكان إلى أقل من الربع. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك نمو مطرد في الطبقة الوسطى، وهي تعزز اليوم التنمية الوطنية الشاملة للجميع بفضل سياسة اقتصادية مسؤولة عززت التجارة الحرة والاستثمار في الديمقراطية. وفي ذلك السياق، فنحن أبناء بيرو متفائلون في الإعداد للاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لجمهوريتنا في عام ٢٠٢١، ونعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أدمجت في سياساتنا العامة.

ومع ذلك، ما زلنا نواجه أيضاً تحديات كبيرة. إن بلدنا معرّض بشكل خاص للتأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. كما أننا لم نكن أيضاً محصنين ضد آفة الفساد، التي تتجلى في جميع أنحاء العالم بوصفها تهديدات عبر وطنية توهن الحوكمة الديمقراطية وتُقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام عن طريق تحويل الموارد التي ينبغي توجيهها لمعالجة أسباب النزاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، وفي مؤتمر القمة الثامن للأمريكتين الذي عقد بنجاح في ليما تحت قيادة الرئيس مارتين فيسكارا كورنيخو، منحنا الأولوية لتعزيز الحوكمة الديمقراطية ومكافحة الفساد في منطقتنا. وكان هذا بهدف استئناف النمو والتنمية، اللذين يشكلان الأساسين اللذين يمكن أن يستند إليهما بناء السلام والحفاظ عليه.

وبوصف بيرو الرئيس الحالي لمجلس الأمن، فقد نظمت جلسة إحاطة إعلامية رفيعة المستوى (انظر S/PV.8243) عن دور المجلس في تعزيز السلام المستدام، كما يسّرنا مشروع قرار جديد (S/2018/373) مطابق لمشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية (A/72/L.49). وهدفنا هو استكمال هذه المناقشة والحفاظ على تنسيق العمل بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة.

إننا نعيش في سياق دولي شديد التقلب تُعادل مستويات التوتر فيه الأوقات التي اعتقدنا أنها من مخلفات الماضي. وهناك حاجة ملحة إلى التصدي بفعالية للأزمات في الشرق الأوسط، في بلدان مثل سورية واليمن، وفي أفريقيا، فضلاً عن التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وفي عالم يبدو فيه أن النزاعات والأزمات الإنسانية لا نهاية لها، حيث للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية أفضلية، ترى بيرو أن من الضروري تعزيز تعددية الأطراف حول استجابات أكثر اتساقاً وكفاءة وفعالية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام بيرو بدعم الإصلاحات التي ما فتئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش ينهض بها بهدف جعل المنظمة موجهة إلى الإسهام في الجهود التي تبذلها كل دولة من الدول الأعضاء لضمان تطوّر سكانها في بيئة من السلم المستدام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إينه إريكسن سوريده، وزيرة خارجية النرويج.

السيدة سوريده (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): تنصّ النقطة الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على أن هدف الأمم المتحدة هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومنذ البداية، كان منع نشوب النزاعات في صميم ما ينبغي أن تفعله الأمم المتحدة، ولا يزال ذلك سارياً. ولكن النطاق والطبيعة المتغيرين للنزاعات يشكلان تحدياً لمنظومة الأمم المتحدة.

فمنذ عام ٢٠١٠، تضاعف عدد النزاعات العنيفة الكبرى ثلاث مرات. وتصاعد القتال الدائر في عدد متزايد من النزاعات المنخفضة الحدة. وفي الوقت نفسه، تعاني جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة من نقص شديد في التمويل. هذه حقيقة، لكنها أيضاً مشكلة جماعية. ونحن بحاجة إلى ضمان التمويل الكافي والمنتظم والمستمر من أجل إحراز التقدم في جدول أعمال الحفاظ على السلام. وهذا هو السبب في أن النرويج هي أحد أكبر المانحين في صندوق بناء السلام، ولهذا أيضاً سنزيد مساهماتنا في عام ٢٠١٨.

إن التقرير المشترك الأخير للأمم المتحدة والبنك الدولي، المعنون ”سبل تحقيق السلام: النُّهُج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، يبيّن بوضوح كيف أن منع نشوب النزاعات أمر بالغ الأهمية والسبب في ذلك. ويبين التقرير أيضاً إمكانية إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. إن المبلغ المنفق على الاستجابة للأزمات وعلى إعادة الإعمار يبلغ حوالي ٧ بلايين دولار في السنة. إلا أن التقرير يبين أيضاً أن الإنفاق على جهود الوقاية، في الوقت الحالي، يبلغ أقل من بليون دولار. ولذلك يجب أن نُحوّل بعضاً من تركيزنا من إدارة الأزمات والاستجابة لها إلى منع نشوب النزاعات في المقام الأول. ذلك سيُنقذ عدداً لا يحصى من الأرواح، ولكنه يعني أيضاً أننا سننفق مواردنا بمزيد من الحكمة. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في حد ذاته غاية ووسيلة ناجعة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام الدائم.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام من دون تنمية ولا تنمية من دون سلام. وتُنفق النرويج حوالي ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية، وسنواصل القيام بذلك. إن تقرير الأمين العام عن الحفاظ على السلام (A/72/707) يقدم العديد من الاقتراحات المثيرة للاهتمام بشأن تمويل بناء السلام. ونحن بحاجة إلى استكشاف تلك الخيارات، بما في ذلك إمكانية استخدام الأنصبة المقررة. ويشير الأمين العام إلى ترك ملايين الدولارات في الصناديق الاستئمانية دون الاستفادة منها أو إعادتها إلى الدول الأعضاء بعد عدم إنفاقها في ميزانيات عمليات حفظ السلام. ولا بدّ من مواصلة استكشاف سبل إعادة توزيع هذه الأنواع من الأموال لبناء السلام. إن توجيه الاشتراكات المقررة نحو مبادرات بناء السلام لا يعني بالضرورة زيادة العبء المالي، بل بالأحرى إعادة تخصيص الموارد القائمة.

فهو يمكن أن يكون سبيلا أذكى لإنفاق الأموال. وقد حشدت النرويج، إلى جاب إندونيسيا، جهودا لإلقاء الضوء على مسائل التمويل في لجنة بناء السلام، ونحن ملتزمون بمواصلة هذا العمل. وأشجع جميع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سرديان دارمانوفيتش، وزير خارجية الجبل الأسود.

السيد دارمانوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخاطب الجمعية العامة في هذا الحدث الرفيع المستوى المكرس لبناء السلام والحفاظ على السلام.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببيان موجز بصفتي الوطنية.

إنني أثني على التزام الرئيس التزاما ثابتا بوضع طرائق لتحقيق أولويات رئاسته وتعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية.

ويأتي هذا الحدث في وقت تشتد في الحاجة لمعالجة التجزؤ في الأمم المتحدة وإجماع متزايد على أهمية بناء الاتساق في جهودنا الجماعية الرامية إلى معالجة مسألة الحفاظ على السلام. ولذلك، فإن الجبل الأسود يرحب بتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707) ومشروع القرار (A/72/L.49) بشأن نفس الموضوع.

ستظهر الآثار المترتبة عن النزاعات الحالية والطابع المعقد للحالة الأمنية في جميع أنحاء العالم لعدة سنوات قادمة. وقد حان الوقت للتصدي للتحديات على نحو أكثر حزما، ومن مسؤوليتنا المشتركة القيام بذلك. وأود أن أركز على بعض المسائل التي يراها الجبل الأسود ذات أهمية لبناء السلام والحفاظ على السلام ولأنشطتنا المقبلة في ذلك الصدد.

إننا جميعا ندرك أنسياسة السلام لا تحظى على النحو الكافي بالأهميةوالأولوية والموارد على الصعيد العالمي. وذلك يتعلق بصفة خاصة بمنع نشوب النزاعات. وأود أن أشدد على أهمية آليات الأمم المتحدة للكشف المبكر والإنذار المبكر. فنحن نعتقد أن تغيير تصور التقاعس عن العمل والانتقال إلى ثقافة منع نشوب النزاعات يظل أمرا أساسيا. وذلك يتطلب إرادة سياسية وقيادة من جانب جميع الجهات الفاعلة. والاستثمار في منع نشوب النزاعات أقل تكلفة وأكثر استدامة بكثير من مجرد الاستجابة للأزمات.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الوساطة يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام والموارد، إذ أنها أداة فعالة من حيث التكلفة. والجبل الأسود عضو في مجموعة أصدقاء الوساطة، وكذلك في مبادرة الوساطة في البحر الأبيض المتوسط. ونخطط حاليا لعقد مؤتمر في الجبل الأسود في إطار هذه المبادرة.

إن تاريخ منطقتنا يتسم بوجود العديد من النزاعات. وحماسنا وتفانينا في الوساطة والحوار هما نتيجة لتجربتنا المباشرة من زمن تفكك يوغوسلافيا السابقة. وقد تمكن الجبل الأسود من الحفاظ على السلام، وفتح حدوده أمام الآلاف من اللاجئين من جميع الفئات الإثنية والدينية، وفي الوقت نفسه، عزز وئامه المتعدد الأعراق من بداية التسعينات حتى يومنا هذا. وفي السنوات التي تلت ذلك، أصبح الجبل الأسود مثالا لكيفية نيل بلد استقلاله من خلال إجراء مفاوضات بطريقة سلمية. فقد تحقق استقلالنا برعاية الاتحاد الأوروبي، وقد اضطلع الرئيس الحالي للجمعية العامة، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، بدور بارز في تلك العملية.

ويعتقد الجبل الأسود، بوصفه عضوا انضم مؤخرا إلى لجنة بناء السلام، أنه يمكننا استخدام إمكاناتها وتعزيز دورها الفريد والهام. وكذلك من الضروري مواصلة تحسين التكامل بين عمل لجنة بناء السلام ومجلس الأمن من أجل زيادة أثر الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام إلى أقصى حد.

وإذا أردنا إنقاذ الأرواح وتحقيق الاستقرار في البلدان التي تمر بأزمات وتخفيف المعاناة وحماية الضعفاء، فيتعين علينا أن نستثمر في السلام. فبناء السلام الدائم يتطلب إيجاد تمويل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن صندوق بناء السلام، بما له من تأثير حفاز، يشكل أداة أساسية في جهودنا لتحقيق ذلك. وستسهم الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية كذلك في تحقيق تلك الغاية.

ويجب كذلك تعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بناء على الميزة النسبية لكل منها. فهي تمتلك أصولا قيمة، من قبيل المعرفة بالأزمات وفهمها، ولكن بنفس القدر من الأهمية، تضمن مشاركة وملكية البلدان المتأثرة مباشرة.

وإذا أردنا تحقيق سلام مستدام، فيجب علينا أن نتبع قيم الشمول والمسؤولية والتنوع. ويجب علينا أن ندعم قدرة المرأة على التأثير في بناء السلام والسياسات الإنمائية. وإذ نسلم

بأن النساء يشكلن الجهة الفاعلة الرئيسية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، فقد انضم الجبل الأسود مؤخرا إلى مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وعلينا أيضا أن تستثمر في الشباب من أجل إشراكهم في العملية. ومن الأمثلة الإيجابية من منطقة غرب البلقان، التي يضطلع فيها الجبل الأسود بدور نشط، مكتب تعاون شباب الإقليم، الذي أنشئ مؤخرا، والذي يرمي إلى تحقيق المصالحة من خلال أنشطة مشتركة للشباب من ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو والجبل الأسود وصربيا. فيمكن للشباب أن يسهموا إسهاما هاما في منع ومكافحة التطرف. ونحن بحاجة إلى إدراك أن تحقيق أهداف السلام والتنمية يتعلق بمستقبلهم، وينبغي أن تكون لهم مصلحة أساسية فيه.

ونود أن نضع في الاعتبار أن خطر التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات ينمو في الأماكن التي يفتقر فيها الناس إلى التعليم والأمل في المستقبل، ويسود فيها الاستبعاد وانعدام التنمية. إن بناء المؤسسات والإصلاح أساسيان بالنسبة للبلدان الخارجة من النزاع التي يكون فيها السلام هش.

إن إسهام المنظمة ودورها أمران مهمان لصون السلام والأمن الدوليين، ولكنهما لا يشكلان المهمة الوحيدة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. فتلك العملية تتطلب تحولا فرديا وجماعيا ومؤسسيا وتنمية شاملة تبنى على قيم احترام الحياة والعدل والتضامن وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة.

وتعزيز عمل الأمم المتحدة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه هو هدفنا المشترك ومسؤوليتنا. وينبغي لنا، لدى اتباع نهج شامل لبناء السلام، استخدام مجموعة واسعة من الأدوات المحتملة المتاحة لنا بتركيز وتفان وتحقيق النتائج. وعلينا أن نعمل معا على تحقيق السلام والأمن والتنمية، والجبل الأسود ملتزم بالقيام بدوره.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غودلاوغُر ثُور ثُوردارسن، وزير خارجية جمهورية أيسلندا.

السيد ثُوردارسن (أيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إن الحالة في سورية واليمن وتكرار استخدام الأسلحة الكيميائية والأعداد القياسية للاجئين والمشردين – جميعها أمثلة مثيرة للقلق في عالمنا – تتطلب نهجا جديدا.

وللأسف، لا يمكننا أن نناقش السلم والأمن في هذا المحفل من دون الإشارة إلى خيبة أملنا في عمل مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بسورية. فالهيئة العالمية المسؤولة عن ضمان السلام يعوقها عجزها عن الاتفاق والمضي قدما بشأن المسائل الأكثر إلحاحا. ويجب أن نطالب مجلس الأمن بالعمل بمستوى أفضل؛ فالآلاف من الأرواح تعتمد عليه.

غير أن هناك أشياء إيجابية يمكن ذكرها عن عمل منظومة الأمم المتحدة. فالمنظمة تعمل، بقيادة الأمين العام، على إعادة تركيز جهودها الرامية إلى تحسين ضمان السلم والأمن.

وقد أنفقنا إنفاقا هائلا على حفظ السلام والمساعدة الإنسانية استجابة لحالات النزاع. ويقرر مجلس الأمن بشأن ميزانية حفظ السلام، وهي ما يقرب من أربعة أضعاف الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وقد شهدت السنوات الخمس الماضية محاولة لمعالجة ذلك، وقد أحرز تقدم هام على مستوى السياسة العامة، بما في ذلك صياغة مفاهيم بشأن الحفاظ على السلام وبناء السلام في القرن الحادي والعشرين.

وندرك أن مكافحة الحرائق تكون ذات تأثير محدود إذا ما غادرنا الموقع بعدها وتركنا مسببات الحريق الأصلية. فالنار

ستستعر من جديد، والوقاية أفضل وأرخص وهي تنقذ المزيد من الأرواح.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي أقوى إطار لدينا لبناء السلام والحفاظ على السلام. وإذا حققنا أهداف التنمية المستدامة، فسوف نبني في الواقع السلام ونهيئ الكثير من الظروف اللازمة للحفاظ عليه. كما تم الاضطلاع بأعمال مفاهيمية رائعة من خلال التقارير الثلاثة الهامة المتعلقة بعمليات السلام: تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر A/70/95) والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر A/69/968).

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707). وآيسلندا تؤيد بقوة تحليل الأمين العام، حيث أن الحفاظ على السلام يتطلب جهدا مستمرا، ليس عندما ينشب النزاع فحسب، بل قبل ذلك بفترة طويلة ثم بعد تحقيق السلام. وهذا يعني معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان والحوكمة. كما نرحب بتشديد الأمين العام القوي على الدور الحاسم للمرأة في الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. ويجب أن تكون المرأة ممثلة على جميع مستويات صنع القرار.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لقد اخترنا جميعاً، من خلال عملية صارمة وشفافة، أمينا عاما يملك رؤية واضحة عما يجب القيام به للحفاظ على السلام. والأمم المتحدة ليست أبدا أقوى من دولها الأعضاء. ونحن الآن في مرحلة يتعين فيها على الدول الأعضاء القيام بدورها ودعم قيادته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديتمير بوشاتي، وزير خارجية ألبانيا.

السيد بوشاتي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يشهد على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي للعمل معا من أجل بناء عالم أفضل. فالحفاظ على السلام العالمي هو مسؤوليتنا المشتركة ووعدنا الرسمي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ولكن بينما أشكرك، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع، لا يسعني إلا أن أتأمل المناسبات العديدة التي واجهنا فيها حاجة ملحة للاستجابة للأزمات بوسائل غير كافية، وكذلك استحالة العمل، رغم العديد من الانتهاكات وحالات انتهاك حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. والحرب المستعرة في سورية مثال فظيع على ذلك.

إن تعقيدات التحديات العالمية التي نواجهها اليوم تستلزم اتباع نُهج متكاملة جديدة للسلام وأفكارا مبتكرة وإدارة الموارد والأدوات بفعالية أكبر. وفي رأينا، تمثل الوقاية أمرا أساسيا. وتحتاج الأمم المتحدة إلى إنشاء آليات قادرة على تحديد علامات النزاعات المحتملة من أجل العمل في الوقت المناسب. ووضع الوقاية في صميم عمل الأمم المتحدة يتطلب الجمع بين الأركان الثلاثة للأمم المتحدة بشكل مترابط: قضايا السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام، لأنها أفضل طريقة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات من خلال التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والحكم الديمقراطي وسيادة القانون والعدالة والمساواة.

وعلاوة على ذلك، فإن ألبانيا مقتنعة بأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مرتبطة بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ويمكن لرصد حقوق الإنسان وتحليلها أن يوفر إنذاراً مبكراً حاسماً بالمظالم التي قد تؤدي إلى نشوب نزاععنيف إذا تُركت دون معالجة.

تؤيد ألبانيا رؤية الأمين العام بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام والاقتراحات الواردة في تقريره (A/72/707). وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ثلاث نقاط هامة.

أولا، نؤيد تمكين لجنة بناء السلام بوصفها منبرا حكوميا دوليا مُكرسا، يراقب ويوجه نهج منظومة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام. واللجنة واحدة من أهم الأدوات للعمل الوقائي الميداني. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز صندوق بناء سلام وزيادة فعاليته لأنه أحد أهم الأدوات لتمويل الإجراءات الوقائية الميدانية.

ثانيا، ينبغي أن تشكل الشراكات عنصرا أساسيا في جهودنا المشتركة لبناء السلام والحفاظ عليه. فعمليات بناء السلام والتعاون الإقليمي مترابطة فيما بينها. وتحتاج الأمم المتحدة إلى الاستفادة من خبرات وتجارب الأطراف الفاعلة الرئيسية الإقليمية والعالمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ثالثا، تشكل النساء والشباب أرصدة حقيقية للسلام. ولدينا الآن أدلة متزايدة على أن إشراك المرأة في عمليات السلام بصورة مجدية يسهم في تحقيق السلام المستدام ويعجل بالتعافي الاقتصادي ويتيح التصدي للتطرف المصحوب بالعنف ويمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وبالمثل، يمكن للشباب إيجاد أساليب مبتكرة وخلاقة لمد الجسور والتصدي للخطاب الاجتماعي والسياسي، الذي يؤدي إلى نشوب الصراعات.

إنني أنتمي إلى منطقة غرب البلقان، التي كانت في الماضي غير البعيد مسرحاً لصراعات كبرى ومعاناة إنسانية هائلة. وأصبح ذلك من الماضي الآن، ومنذ ذلك الحين تم استخلاص دروس مهمة. ومن خلال الإرادة السياسية الحقيقية، التي تلتزم بها ألبانيا، وبفضل الجهود الأوروبية–الأطلسية القوية، تطور التعاون الإقليمي السليم في مجالات الأمن وإنشاء سوق مشتركة والتبادل التجاري. وساعدت عملية الحوار باتجاه تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا على تضييق فجوة عدم الثقة والانقسام، مما أدى إلى زيادة التعاون والتفاهم.

وأطلقنا مبادرات إقليمية، على غرار صندوق غرب البلقان ومكتب التعاون الشبابي الإقليمي، والتي تساهم فيها جميع بلدان غرب البلقان الستة ماليا وتشارك في إدارتها. وسنرحب بتلقي دعم إضافي من الأمم المتحدة لهذه المبادرة، بما في ذلك من صندوق بناء السلام.

وبالتعاون مع شركائنا وحلفائنا الأوروبيين – الأطلسيين، تعهدنا بجعل منطقتنا جزءا من قارة موحدة ووطيدة، بوصف ذلك استثمارا استراتيجيا في إحلال السلام والديمقراطية والازدهار والأمن والاستقرار في أوروبا بأسرها. ولتحقيق هذه الغاية، تساهم ألبانيا، بصفتها دولة عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، مساهمة فعالة في تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المناطق التي يتعرّض فيها السلام والأمن للخطر.

وستبذل ألبانيا قصارى جهودها وتعمل على التصدي لأي جهود ترمي إلى عرقلة وتقويض توجهنا المشترك إلى إحلال السلام والأمن في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صلاح الدين رباني، وزير خارجية أفغانستان.

السيد رباني (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن اتباع نهج شامل للأمم المتحدة يهدف إلى بناء نظام عالمي أكثر سلمية، يستند إلى جدول أعمال الحفاظ على السلام.

وقد تبلورت هذه الرؤية استجابة لطبيعة تطور التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. يتطلب التصدي لتلك التحديات نهجاً أكثر تماسكاً وأكثر ملاءمة للنهوض ببناء السلام من منظور أكثر شمولاً. ويركّز النهج الجديد بصورة مستوصبة

على منع اندلاع النزاعات وتفاقمها واستمرارها وتكرار نشوبها، فضلاً عن معالجة أسبابها الجذرية ودوافعها الأساسية. وهو يسلّط الضوء أيضاً على ضرورة وجود خطة إنمائية أكثر فعالية للنهوض بمجتمعات مزدهرة تقوم على سيادة القانون. ونرى أن نجاح خطة الحفاظ على السلام يتوقف على عدة عوامل. تتحمل الدول المسؤولية عن احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والتقيد بها، باعتبارها عنصراً أساسياً، من أجل نظام دولي قائم على القواعد. وتكون أسباب النزاع في بعض الأحيان بيّنة، لكنّ حالة عدم الاستقرار والعنف هي الأكثر شيوعاً في الحالات التي تُنتهك فيها القواعد الدولية. ولكي تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية، لا بدّ من تعديلات كافية داخل المنظومة لتحقيق النواتج المثلى عبر ركائز السلام والأمن والتنمية. ونؤيد تماماً جهود الأمين العام للإصلاح، ونرحّب بالتقدم الجاري في ذلك المسعى.

وقد استأثرت أفغانستان بتركيز خاصّ في جدول أعمال الأمم المتحدة. إن شراكتنا القوية مع المنظمة قد ساعدت على حشد الدعم العالمي لمساعدتنا في التغلب على التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للحفاظ على السلام. ومنذ عام ٢٠٠١، شهدنا ظهور أفغانستان ديمقراطية، بمؤسسات قابلة للحياة ومجتمع مدني حيوي بقيادة شبابنا الموهوبين والملتزمين. وعلى الرغم من التحديات الأمنية، تعمل حكومة الوحدة الوطنية على توطيد هذه المكاسب، بهدف تحقيق الاعتماد على الذات. ويمكننا القول بناء على التجربة إن المشاركة الدولية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع ينبغي أن تستمر حتى تتم تسوية العوامل الأساسية لعدم الاستقرار وتصبح الحالة مستقرة تماماً. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز مكاسب السلام وترك أدنى حيز ممكن للانتكاس نحو العنف والنزاع.

إن انتشار نزاعات جديدة وتدهور القديمة منها أفضيا إلى زيادة هشاشة المشهد الدولي. وهو ما يدل على أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لتصحيح أوجه القصور في مجال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. وعلى الرغم من أن طبيعة النزاعات تتباين في بعض الأحيان، لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف تهديداً أمنياً مشتركاً في العديد من هذه الحالات. وتشارك أفغانستان في المهمة المتزامنة المتمثلة في تعزيز السلام وفي الوقت نفسه مكافحة شبكة خبيثة من الجماعات الإرهابية المدعومة في المنطقة، التي تعمل على إبقاء أفغانستان مختلة التوازن وعلى زعزعة استقرارنا. ومن الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل مكافحة جميع أشكال الإرهاب دون أي تمييز. إن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يمثل تطوّراً مؤسسياً مهمّاً في سياق إصلاح الأمم المتحدة. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى مستويات وأساليب جديدة من التعاون مع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك الأشد تضرراً من الإرهاب. وينبغي أن يكون التركيز العام على كفالة اتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب للوفاء بالتزاماتها لمكافحة الإرهاب تحت مظلة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي مجال الوقاية، يلزم القيام بالمزيد من أجل الكشف عن الحالات المؤدية إلى النزاع وحلها قبل أن تؤدي إلى نشوب النزاع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتكيف استجابة الأمم المتحدة مع حالات النزاع المختلفة، سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية في طابعها.

ويجب أيضاً إيلاء الاهتمام المناسب إلى ضرورة القضاء على الفقر وإيجاد الفرص الاقتصادية وترسيخ ثقافة احترام سيادة القانون. إن من شأن مقترحات الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تفادي ازدواجية الجهود ووضع معايير واضحة لتقسيم العمل. ونرى أن إعداد المساعدة الإنمائية وتوفيرها يجب أن يتكيّف مع الحالات المتطورة والحقائق الجديدة على أرض الواقع فيما توطّد البلدان المؤسسات وتحدد الأهداف الإنمائية. ونعلم أن الالتزام بمبدأ المسؤولية الوطنية يؤثر تأثيراً مباشراً على الآثار المثلى للمعونة الإنمائية. وما فتئت أفغانستان أيضاً نصيراً

قوياً لنهج توحيد أداء الأمم المتحدة، الذي اكتسب تركيزاً جديداً في سياق أنشطة الأمم المتحدة في بلدنا.

تُدرك أفغانستان تماماً التعقيدات المرتبطة بمهمة بناء السلام. ولا يخلو هذا المسعى الصعب ولكنه نبيل من العقبات والنكسات على طول الطريق. ويمكننا أن نشهد على أن النجاح ممكن بالإرادة السياسية القوية والإجماع الوطني والدعم الدولي للجهود المبذولة لإحلال السلام. وفي إطار عملية كابل من أجل السلام والأمن، تصدّرنا زخماً جديداً في جهود السلام التي يقودها الأفغان للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الحالي. إن مقترح السلام الذي تقدم به الرئيس محمد أشرف غني في شباط/فبراير يوفر حوافز جديدة. كما يتضمن مبادئ المسؤولية الوطنية والشمول، وخاصة دور المبادرة الذي تضطلع به المرأة في جميع مراحل العملية، بما في ذلك في عملية صنع القرار. كما نستفيد أيضاً من مساهمات المجتمع المدني والشخصيات الدينية في هذه العملية. ويجسّد هذا نهج ”المجتمع كله“، وهي مسألة تم تأكيدها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ونحث جميع الجهات المعنية، بما فيها بلدان المنطقة، على الإسهام في عملية السلام التي يقودها الأفغان ويملكون زمامها للمساعدة على إيجاد بيئة مواتية للمحادثات المباشرة والموجهة نحو تحقيق النتائج.

وفي الختام، فإن الالتزامات التي نتعهد بها في هذا الاجتماع الرفيع المستوى ستوفر الأساس لزيادة فعالية الإطار الدولي للحفاظ على السلام. ويجب أن نسعى إلى دعم المبادئ والمعايير الموحّدة التي تحكم القانون الدولي، وتعزز وتوسّع الشراكات الجديدة دعماً لنهج أكثر فعالية واتساقاً للأمم المتحدة. فذلك سيساعد بالتأكيد على ضمان السلام العادل والدائم الذي يتماسك ويبقى للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيغور كرنداك، وزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيد كرنداك (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بمبادرة رئيس الجمعية العامة لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الموضوع الهام المتمثل في بناء السلام والحفاظ عليه. وأُعرب أيضاً عن أملي في أن تُلقي مناقشة اليوم الضوء على أهمية وجود استجابة دولية أكثر فعالية واتساقاً لهذه المهمة المعقدة والصعبة.

إننا نواجه اليوم عدداً متزايداً من النزاعات العنيفة، فضلاً عن شتى الأزمات الطبيعية في جميع أنحاء العالم. ولذلك أود أن أعرب عن بالغ قلقي إزاء التكلفة البشرية الباهظة والمعاناة الناجمتين عن النزاعات المسلحة في مناطق مختلفة من العالم، مما يُبين لنا في الوقت ذاته العدد الكبير من الأزمات الأمنية والإنسانية، على الرغم من عزمنا المتكرر الحقيقي على إنقاذ العالم من ويلات الحرب. توتطلب طبيعة الأزمات اليوم من أعضاء الأمم المتحدة إقامة نظام شامل متعدد الأطراف يمكن أن ينجح في التصدي للتهديدات المعاصرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن اعتبار تقرير الأمين العام (A/72/707) بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام انفراجا سياسيا وإسهاما كبيرا في أعمال بناء السلام.

ونحن نؤكد من جديد المسؤولية الأساسية للحكومات في رسم سياسات بناء السلام والحفاظ على السلام. ومع ذلك، علينا أيضاً أن نشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به الجهات المعنية في العملية – أي دور كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، نرى أيضاً أن الحفاظ على السلام مفهوم شامل موجه نحو الممارسة لمنع نشوب النزاعات العنيفة عن طريق معالجة العوامل المحركة للنزاع وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والأسباب الجذرية الكامنة للنزاع. وعلاوة على ذلك، نرى أن التعاون بين الجهات

الفاعلة العالمية والإقليمية يزيد بشكل ملحوظ من فرص تحقيق الحلول السياسية للأزمات والحفاظ على السلام.

إن التنمية والسلام والأمن، بما في ذلك حقوق الإنسان، عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وأتفق، في ذلك الصدد، على أن التنمية هي خط الدفاع الأول والأفضل أمام مخاطر النزاعات العنيفة. ولذلك السبب، فإن أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تصبح الرابط الأقوى في إطار عمل الأمم المتحدة ويمكن أن تكون بمثابة قناة للحفاظ على السلام. ويجب أن أشدد، علاوة على ذلك، على الحاجة إلى إعادة تحديد نهج الأمم المتحدة إزاء السلام من خلال اعتماد منظور طويل الأجل والتركيز على الوقاية، والتي من دونها لا يمكن لهيكل بناء السلام أن يكون شاملا. وعلاوة على ذلك، فإن الوساطة معترف بها على نطاق واسع باعتبارها واحدة من أكثر الوسائل فعالية لمنع نشوب النزاعات.

وثمة أهمية بالغة للمؤسسات في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع في الحفاظ على السلام والحد من خطر تجدد العنف والنزاع. فبناء المؤسسات في هذه البلدان يمثل أحد الأعمدة الهامة لبناء السلام، وهو مسألة يجب النظر فيها بمجرد توقف الأعمال العدائية من أجل إحلال سلام دائم تتوفر له مقومات الاستمرار. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لعرض بعض الأمثلة من تجربتنا على أرض الواقع.

لا يمكن لأحد أن يفهم الحالة في بلد ما أفضل من الناس الذين يعيشون فيه، والذين من دونهم لا يمكن أن تُكتب الاستدامة لأي جهد لبناء السلام. وبالتالي، فلا غنى عن الدور المركزي للجهات الفاعلة الوطنية. وتشكل البوسنة والهرسك، بعد أكثر من ٢٥ عاما من بناء السلام، نموذجا لما يعنيه الحفاظ على السلام عمليا. فقد كانت آليات بناء السلام الناجحة والفعالة ضرورية لتهيئة مستقبل مستقر للبلد ومنع سقوطه في النزاع أو انزلاقه فيه مجددا. ومع ذلك، فإن بعض عناصر تجربتنا يمكن أن تلقي ضوءا إضافيا على التحديات والاحتياجات ذات الصلة، وهو أمر فيه فائدة لجهود بناء السلام المستقبلية.

يجب أن تكون جهود بناء السلام منسقة بعناية وأن تبدأ في مرحلة مبكرة إلى جانب أنشطة حفظ السلام. ويجب أن ينصب التركيز الأساسي على إعادة الإعمار وبناء قدرات المؤسسات الوطنية الحيوية، ولا سيما قطاعي سيادة القانون والأمن، مع ضمان قدرتهما على الصمود. وبناء مؤسسات شرعية وفعالة أمر قد يستغرق أعواما، وربما يستغرق عقودا أحيانا. وتلك عملية معقدة ومكلفة وصعبة، تتطلب توفر إرادة سياسية جماعية بالتنسيق مع مشاركة المجتمع الدولي. وفي حالة البوسنة والهرسك، كان الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الأمم المتحدة، من بين الشركاء الرئيسيين الذين اضطلعوا بدور هام في عملية بناء السلام وبناء المؤسسات. وفضلا عن ذلك، لم تسهم عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي في زيادة تعزيز المؤسسات في البلد فحسب، بل كذلك في تحسين التعاون والحوار في المنطقة. ومن المهم كذلك تسليط الضوء على أن ثمة حاجة إلى انتقال المجتمع الدولي من مرحلة التدخل والمساعدة إلى مرحلة الدعم والشراكة في بناء السلام والحفاظ عليه. فالعمود الفقري لأي جهد لبناء السلام يتمثل في مواطني البلدان المعنية المنفتحين على الحوار والمستعدين للاستماع إلى بعضهم بعضا، والذين يحترم ويدعم بعضهم بعضا. وبصفة أساسية، فإن مواطني البلد وحدهم هم القادرون على الحفاظ على بلدهم وسلامه وازدهاره المستقبلي.

وأود أن أذكر كذلك أن البوسنة والهرسك نظمت في عام ٢٠١١ مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن (انظر S/PV.6472) بشأن بناء المؤسسات في سياق بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وقد كان ذلك إسهامنا في الحوار المستمر ومحاولة لزيادة تسليط الضوء على تحديات معينة وبعض السبل لتحسين النهج الذي نتبعه في بناء السلام. ونتيجة لذلك، صدر البيان الرئاسي S/PRST/2011/2– والذي كان الأول من نوعه بشأن ذلك الموضوع.

ختاما، أعيد التأكيد على أن تعزيز جدول أعمال الحفاظ على السلام لا يتطلب عملا مفاهيميا وإصلاحا تنظيميا يهدف إلى معالجة أوجه ضعف الأمم المتحدة فحسب، وإنما كذلك إرادة سياسية قوية. وعلاوة على ذلك، فإن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، ولمجلس الأمن بصفة خاصة، أدوارا حاسمة في الحفاظ على السلام. كما يجب دعم الدور الحفاز لصندوق بناء السلام. وستساعد هذه الإجراءات، إذا نُفذت على نحو سليم، في تنشيط الأمن والشرعية والمساءلة والفعالية، وبالتالي توفير ثمار واضحة للسلام على أرض الواقع. إن بناء السلام عملية معقدة وصعبة، تشمل مشاركة العديد من أصحاب المصلحة وتتطلب إيجاد توازن بين تحقيق النتائج قصيرة الأجل وتنمية القدرات في الأجل الطويل. ولن ينتهي مطلقا البحث عن حلول مثلى تحقق التآزر في هذا المسعى المتعدد الأوجه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارغوت فالستروم، وزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، على جمعنا معا لمناقشة الموضوع الهام المتمثل في الحفاظ على السلام.

وأعتقد أن لدينا فرصة ممتازة للنهوض بجدول الأعمال الهام هذا المبني على القرارين التوأم بشأن الحفاظ على السلام (القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، اللذين يقران بأن الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام ضرورية ليس في نهاية النزاع فحسب، بل قبل ذلك بفترة طويلة، بما في ذلك من خلال منع نشوب النزاعات في المقام الأول ومعالجة أسبابها الجذرية. وسيكون الاختبار الحقيقي في ترجمة ذلك إلى تغيير على أرض الواقع. وكما نعلم جميعا، يتطلب ذلك التزاما سياسيا قويا مستمرا على أعلى المستويات من جميع البلدان، في الشمال والجنوب، كبيرها وصغيرها على حد سواء. وأود أن أذكر بإيجاز المسائل الأساسية الثلاث – كما يحلو لي تسميتها – والتي يجب التصدي لها من أجل إنجاز جدول أعمال الحفاظ على السلام. الأولى هي المسألة الاقتصادية، التي تعني الاستثمار في السلام. والمسألة الثانية تتعلق بالسيادة، وذلك يعني إيلاء الأولوية للإدماج. والمسألة الثالثة هي المسألة الإقليمية، التي تعني دعم الإصلاح لمصلحة منع نشوب النزاعات.

أولا، إن المسألة الاقتصادية في ما يتعلق بمنع نشوب النزاعات العنيفة أمر لا جدال فيه. فيمكنها أن توفر ما يصل إلى عشرات البلايين من الدولارات في السنة. وذلك سبب كاف لمراجعة حافظات استثماراتنا المتعلقة بالسلام والأمن. فماذا يعني ذلك بالنسبة للأمم المتحدة؟ إن الجزء الأكبر من ميزانية الأمم المتحدة مكرس للمنظومة الإنمائية. وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطارا متكاملا لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة للنزاع ولبناء مجتمعات مستقرة، بما في ذلك من خلال التركيز على بناء المؤسسات وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولكي نكون مرنين وذوي أهمية داخل بلد ما، يتعين علينا توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها. والسويد واحدة من أكبر الجهات المساهمة في أنشطة الأمم المتحدة في مجالي التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية، وقد شرعنا حاليا في إبرام اتفاقات متعددة السنوات مع الصناديق والبرامج ذات الصلة، تنطوي على مواصلة المستويات الطموحة للدعم السويدي الأساسي، بل وزيادتها. فالتمويل الأساسي استثمار في السلام. وينبغي لنا الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى إحداث نقلة نوعية في ما يتعلق بصندوق بناء السلام. ونحن نعتزم المساهمة بما يقرب من ٢٤ مليون دولار في هذا العام. وستزيد السويد دعمها الأساسي بأكثر من الضعف في عام ٢٠١٨، بزيادة قدرها ١٢ مليون دولار تقريبا. ونحن بصدد النظر في إمكانية صياغة اتفاق تمويلي متعدد السنوات مع الصندوق.

والمسألة الثانية تشمل مكافحة عدم المساواة. وفي سبعينات القرن الماضي، ذكر رئيس وزراء السويد آنذاك أولوف بالم أمام الجمعية العامة أن المساواة داخل الدول شرط مسبق لتحقيق المساواة فيما بينها. وأعتقد أن هذه العبارة لا تزال صحيحة. فبناء مجتمعات شاملة للجميع أمر أساسي للحفاظ على السلام. ولذلك، يجب أن تكون المساواة في طليعة جهودنا. والاستبعاد والتمييز هما سببان جذريان للنزاعات غالبا ما يتم تجاهلهما. ويتعين علينا معالجة جميع أبعاد عدم المساواة. ويشمل ذلك إجراء مناقشات صريحة بشأن التمييز القائم على أساس العرق أو الدين أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو التفاوت في الدخل، فضلا عن آليات القمع الأخرى. ويمكن كذلك أن تؤدي الاستثمارات في بناء القدرات ودعم المؤسسات الوطنية الشرعية إلى تعزيز السيادة.

تتطلب استدامة السلام وتجنب الانتكاس والعودة إلى النزاع، التوصل إلى حلول سياسية شاملة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. لهذا، وكما سمعنا من العديد من المتكلمين السابقين، فإن تمكين المرأة والشباب والأطفال، هو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام، وفي الحقيقة، أيضا للمسائل المرتبطة بجوهر السلام والأمن. إن تسخير إمكاناتهم، يزيد من قدرة جميع المجتمعات على الصمود ويعود بالفائدة على الجميع، النساء والرجال والفتيات والفتيان. يمنع الاستثمار اليوم في الشباب والأطفال من نشوب نزاعات الغد.

إن تعزيز خطة السلام المستدامة يتطلب إرادة سياسية. ويجب أن نكون منفتحين على التغيير. والمستفيدين من عملنا ليسوا في نيويورك ؛ هم على مستوى البلد. ولذلك، يؤيد بلدي تأييدا تاما مبادئ الإصلاح التي وضعها الأمين العام: وتبني منظور على المستوى القطري يركز على الناس، والتكافؤ بين الجنسين، والمسؤولية اللامركزية وصنع القرار، وإصلاح إجراءات الميزانية. ويعد السبيل لتعزيز الاتساق وتجنب التجزئة، تعيين منسق مقيم محايد ومستقل للأمم المتحدة، يتم تمكينه لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يحشد جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لدعم الجهود الوطنية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى بذل جهود إضافية في المفاوضات الحالية بشأن نظام الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما بشأن جوانب التمويل. ومن الأهمية بمكان إحداث تنسيق أقوى بين جهود التنمية والجهود الإنسانية ومنع نشوب النزاعات في الميدان.

ولا يمكن للأمم المتحدة، ولا ينبغي لها، القيام بذلك بمفردها. وقد ثبت أن الشراكات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فيما يخص الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، لا تقدر بثمن. ومن الأمثلة على ذلك، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي يتعين دعم بنيتها التحتية المتطورة بشكل مستدام.

في الختام، نتحمل نحن الدول الأعضاء، مسؤولية هائلة، تتمثل في تحويل الوعد بالحفاظ على السلام إلى واقع يعيشه أولئك الذين يعانون من النزاعات وأعمال العنف. ومع ذلك، يمكن إحلال السلام على الدوام. ومن الواضح أنه إذا أردنا تحقيق السلام، فيجب أن نستعد له.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.